البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء وأثره على السياسة البيئية في مصر

ضياء الدين صبري حسن السيد

قسم القانون العام "المالية العامة والتشريع الضريبي"، كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف دقهلية، جامعة الأزهر، مصر.

الإيميل: dyaaeldinalsid2810.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

يدور موضوع البحث حول إعطاء صورة عامة عن الإطار النظري المتعلق بنظرية الضرائب الخضراء كأحد أهم الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة، وأنها أصبحت ضرورة حتمية وملحة في الوقت الراهن، للحد من التلوث البيئي، والحفاظ على المقدرات الاقتصادية، في ظل اقتصاديات لها قواسم مشتركة في الإساءة للبيئة وطريقة سيئة في استغلال الموارد الطبيعية، دفعت بعض الاقتصاديين للاعتقاد بتعدد منافع هذه الضريبة، وقدرتها على تحقيق ابعاد اقتصادية، يكون لها أثر كبير وفعال على المستوى البيئي، والاقتصادي العام للدولة، وكذلك على ترشيد الأداء الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية، من خلال تلك الضريبة التي تدفعها المؤسسات، لتغير سلوكها إلى الاتجاه الذي يحافظ على البيئة، ويحمي صحة المجتمع، جعل البحث يطرح سؤال مفاده: ما هو تأثير البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على القائمين على إعداد السياسات البيئية في مصرنا الغالية، هذا ما يدور حوله البحث.

الكلمات الافتتاحية: الضرائب الخضراء، السياسات البيئية، البعد الاقتصادي، الملوث يدفع، البيئة.

Economic dimension For green taxes And its impact on environmental policy in Egypt

Diaa El-Din Sabry Hassan El-Sayed
Department of Public Law "Public Finance and Tax Legislation", Faculty of Sharia and Law, Al-Ashraf University, Al-Azhar University, Egypt.
E-mail: dyaaeldinalsid2810.el@azhar.edu.eg

Abstract:

The topic of the research revolves around giving a general picture of the theoretical framework related to the theory of green taxes as one of the most important economic tools for protecting the environment, and that it has become an inevitable and urgent necessity at the present time to reduce environmental pollution and preserve economic capabilities, in light of economies that have commonalities in abusing the environment and a bad way of doing so. The exploitation of natural resources has led some economists to believe in the multiple benefits of this tax and its ability to achieve economic dimensions and returns that have a significant and effective impact on the general environmental and economic level of the state, as well as on rationalizing the economic performance of productive institutions through the tax that institutions pay to change their behavior in a direction that preserves The environment and protects the health of society, which led the research to raise a question: What is the impact of the economic dimension of green taxes on those responsible for preparing environmental policies in our dear Egypt? This is what the research is about..

Keywords: Green Taxes, Environmental Policies, Economic Dimension, The polluter pays, The Environment.

المقدمة

تشكل الضرائب بأنواعها المختلفة أحد أهم الإيرادات الرئيسية في الموازنة العامة لجميع دول العالم النامي منها والمتقدم، وفي السنوات الأخيرة وبسبب التغيرات المناخية وأثارها السلبية على التدهور البيئي، ظهرت الحاجة لوضع نوع جديد من الضرائب يتناسب مع حجم الضرر الذي تسببه الاقتصاديات التي تتعسف في استخدام الموارد الاقتصادية الطبيعية عُرفت بـ "الضرائب الخضراء" والتي تعد من الوسائل القانونية التي تعالج التلوث البيئي، تحت مبدأ أن الملوث الأعلى يتحمل ضريبة أعلى والملوث الأقل يتحمل ضريبة أقل أو يعفى منها(١)، خاصة وأن هناك صراع دائم ومستمر بين النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي والبيئي جعل من الضروري المعالجة والحد من هذا الصراع، وخلق النمو الأخضر للاقتصاد والمؤسسات، ولقد ثبت أن هذه الضريبة هي الحل المناسب والملائم لمعالجة هذا الصراع والتخفيف من الملوثات.

ولما كانت المحافظة على البيئة وحمايتها تعد مسئولية مشتركة تتحملها الدولة والمؤسسات وكذلك الأفراد، اتجهت معظم دول العالم لتطبيق الضرائب الخضراء في الأساس لأغراض بيئية، إلا أنها قد يترتب عليها اثناء تطبيقها أبعاد وأهداف اقتصادية سواء على المستوى البيئي، أو على المستوى الاقتصادي العام من خلال الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الاقتصادية، أو حتى على مستوى المؤسسات الإنتاجية؛ أهدافًا دفعت بعض الاقتصاديين للاعتقاد بتعدد منافع هذه الضريبة، وقدرتها على تحقيق ابعاد وعوائد اقتصادية يكون لها أثر كبير وفعال

---

(١) ظهر مبدأ "المُلَوِث يدفع" أو الملوث الدافع أول مره كتوصية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٧٢م ثم ما لبث أن تحول لمبدأ اقتصادي وتطور في التسعينات ليكون مبدأ قانوني معترف به عالميًا وهذا من خلال الإعلان عنه صراحة في مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م، وبالتالي أصبح كمبدأ للسياسات البيئية يهدف إلى تشجيع الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد التي تحتوها البيئة.

على القائمين على إعداد السياسات البيئية في مصرنا الغالية، وهذا ما يدور حوله البحث في بيان البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء وأثره على أدوات السياسة البيئية في مصر.

(أ)أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في بيان الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء سواء على المستوى الاقتصادي العام أو المستوى البيئي، أو حتى على مستوى المؤسسات الإنتاجية، فكل مؤسسة تقوم بتلويث البيئة عليها أن تدفع ثمن هذا التلوث، عندئذ تصبح المؤسسة مجبرة على تحسين أدائها البيئي والذي حتمًا يمكنها من الوصول إلى الأداء الاقتصادي الأمثل، ثم الوقوف على تأثير هذا البعد الاقتصادي على النظام البيئي من خلال وضع تلك الأبعاد في الاعتبار لدى القائمين على إعداد السياسات البيئية في مصر.

(ب) هدف البحث:

يهدف البحث إلى إعطاء صورة عامة عن الإطار النظري المتعلق بنظرية الضرائب الخضراء، كأحد أهم الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة، ومدى تأثير بعدها الاقتصادي على المستوى البيئي والاقتصادي العام، وكذلك على ترشيد الأداء الاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية، من خلال تلك الضريبة التي تدفعها المؤسسات لتغير سلوكها إلى الاتجاه الذي يحافظ على البيئة ويحمي صحة المجتمع، وما هو تأثيره على السياسات البيئية في مصر.

(ج) إشكالية البحث:

تظهر إشكالية البحث في طرح سؤال مفاده: إذا كانت الضرائب الخضراء ضرورة حتمية وملحة في الوقت الراهن للحد من التلوث البيئي والحفاظ على المقدرات الاقتصادية، في ظل اقتصاديات لها قواسم مشتركة في الإساءة للبيئة وطريقة سيئة في استغلال الموارد الطبيعية، فما هي الأبعاد الاقتصادية لمنظومة الضرائب الخضراء وما مدى تأثيرها على اعداد السياسات

البيئية في مصر.

(د) منهجية البحث: يعتمد البحث على منهجين من مناهج البحث هما:

ـ المنهج الاستقرائي: وذلك بالتنقيب في الأدبيات الاقتصادية، لجمع المادة العلمية الخاصة بمنظومة الضرائب الخضراء، للتعرف على مفهومها وهدفها والفلسفة الاقتصادية من وجودها، ومن ثما الوقوف على أبعادها الاقتصادية، بشكل سهل ومبسط من خلال الاستقراء، لبيان أثر ذلك على السياسة البيئية في مصر.

ـ المنهج الوصفي التحليلي: فيما يخص المنهج الوصفي سنحاول بيان مختلف الافكار الاقتصادية وسرد بعض المعلومات والمفاهيم قصد استبيان وتمكين القارئ من فهم الموضوع البحث بسهولة، أما فيما يتعلق بالمنهج التحليلي فسنقوم بتفكيك موضوع الدراسة لعناصر بسيطة وأولية، ثم عملية نقد وتقويم للمعلومات، وفي النهاية تركيبها والخروج بمفاهيم واضحة لمعالجة مختلف العناصر الأساسية للبحث.

(و) خطة البحث: جاءت خطة البحث في مقدمة وثلاثة مباحث على النحو التالي:

المقدمة: اشتملت على أهمية البحث، وهدفه، ومشكلته، ومنهجية البحث، وخطته.

المبحث الأول: ماهية للضرائب الخضراء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مضمون الضرائب الخضراء.

المطلب الثاني: أهداف الضرائب الخضراء.

المطلب الثالث: الفلسفة الاقتصادية للضرائب الخضراء.

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المستوى البيئي.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المستوى العام.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المؤسسات الإنتاجية.

المبحث الثالث: أثر البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على السياسة البيئية في مصر، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: ماهية السياسة البيئية وأهدافها.

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية في مصر.

المطلب الثالث: مدى تأثير الابعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء على أدوات السياسة البيئية في مصر.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات

المبحث الأول

ماهية الضرائب الخضراء

إن استنزاف الموارد الطبيعية والتدمير البيئي الحاصل لم يعد يسمح لنا بالنظر لمشاكل التلوث على أنها آثار جانبية للأنشطة الاقتصادية، خاصة وأن التلوث البيئي لا يعرف الحدود السياسية، لذلك فهي مشكلة عالمية تقع على عاتق كل الدول النامي منها والمتقدم، لذلك تسعى الكثير من الدول الى حماية البيئة، بالتوازي مع المحافظة على تحقيق التنافسية الاقتصادية؛ حيث لا يجب على الأنظمة الاقتصادية التضحية بالبيئة لأجل الأرباح.

من هنا ظهرت الضرائب الخضراء، والتي يطلق عليها ايضاً الضرائب البيئية في عام ١٩٧٢م، من مبدأ "المُلَوِث يدفع" كوسيلة قانونية تعالج هذا التلوث وتحد منه من قبل المستغلين للموارد الطبيعية، والذين تشجعوا بعد ذلك رافعين شعار المحافظة على البيئة بسبب فرض الضريبة أو التعويض المالي المتعلق بالأضرار البيئية، خاصة وأن معظم الشركات والمصانع في القطاع الخاص لا ترغب في تخصيص مبالغ كبيرة للتحول التكنولوجي، ولم تتخذ التدابير اللازمة والمناسبة لخلق الإنتاج الأخضر الذي تتبناه التنمية المستدامة، لكن من خلال الضرائب الخضراء أصبح التحول ضرورة ملحة، لأن كلفة التحول أصبحت أقل من الوقوع تحت مبدأ الملوث الأعلى يتحمل ضريبة أعلى.

مؤدى ذلك، أنه يتعين علينا في إطار عرضنا لفكرة البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء، الوقوف أولًا على مفهوم الضرائب الخضراء وأهدافها وكذلك الفلسفة الاقتصادية لوجودها، وهو ما سيكون عليه المبحث من خلال المطالب الثلاثة التالية:

المطلب الأول: مضمون الضرائب الخضراء.

المطلب الثاني: أهداف الضرائب الخضراء.

المطلب الثالث: الفلسفة الاقتصادية للضرائب الخضراء.

المطلب الأول

مضمون الضرائب الخضراء

معظم الاستراتيجيات الاقتصادية تركز على تراكم الثروة ورأس المال، وكيفية استغلال الأيدي العاملة وغيرها من الموارد الاقتصادية، وتنسى أو تتناسى الطبيعة والملوثات وأضرارها المادية والاقتصادية والاجتماعية، ولتجنب هذه الأضرار قامت الحكومات بتحديد نوع ضريبي يتناسب مع حجم الضرر المترتب، وجعلته من الإيرادات الضريبية المهمة تحت ما يسمى بالضرائب الخضراء، والتي جاءت بعدة مفاهيم جوهرها واحد، هو كيفية المحافظة على البيئة وحمايتها من جميع الملوثات وفي نفس الوقت قناة وفيرة من الإيرادات العامة لتغذية الموازنة العامة للدولة.

فعرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها:" دفعات مالية إجبارية غير مردودة تدفع الى الحكومة مفروضة على قواعد الضريبة على اعتبار أن هذه الدفعات ذات صلة معينة بالبيئة"(١).

كما عرفها بعض الاقتصاديون بأنها: "اقتطاعات إجبارية تقوم بها الدولة من دون مقابل يتم حسابها على وعاء يمثل مصلحة بيئية خاصة"(٢).

كما عرفها بعضهم بأنها:" إلزام الملوث جبرًا وبصفة نهائيةً وبدون مقابل بدفع مبلغ نقدي محدد لخزانة الدولة بقصد حماية البيئة" (٣).

---

(١) الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث: د/ نزيه مبروك، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠١١م، ص٣٩.

(٢) مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: د/ محمد عبد الباقي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١٠م، ص٧١.

(٣) التلوث البيئي والاقتصاد الاخضر: د/ وليد الطائي، وزارة المالية، فسم السياسة الاقتصادية، ٢٠١٢م ص٤١١

ويمكن تعريفها بأنها: إلزام الممول جبراً وبصفة نهائية بدفع مبلغ نقدي، يتناسب مع الضرر للدولة بقصد المحافظة على البيئة.

فالضرائب الخضراء بهذا المفهوم تعني: تلك الضريبة التي تفرض على النشاط الإنتاجي للمنشأة الملوثة للبيئة، في شكل اقتطاع جبري يدفعه الفرد إسهامًا منه في التكاليف والأعباء العامة، وذلك على اعتبار أن حماية البيئة تندرج ضمن الأعباء العامة بهدف الحد من الآثار السيئة الناجمة عن تلك الملوثات.

وبالتالي فهي عبارة عن اقتطاعات مالية إجبارية يدفعها الأشخاص جبرًا لحماية البيئة؛ حيث يتماشى هذا التعريف مع الغرض من دفع الضريبة بصفة عامة، وهو مساهمة الأفراد في التكاليف والأعباء العامة باعتبار أن حماية البيئة مسئولية الجميع وبناء على ذلك فإن النتيجة المترتبة على هذا الإجراء الضريبي العقابي، اتجاه المنتجون إلى تخفيض المدخلات المسببة لهذا التلوث البيئي، ما يترتب عليه خفض درجات التلوث إلى أدنى مستوياتها بحيث تكون مقبولة اجتماعياً، ولا تحدث أضرار بيئية تضر بالكائنات الحية من جهة، ولا تؤثر على الحياة الاقتصادية من جهة أخرى.

وعليه فيكون وعاء الضريبة الخضراء، هو الجزء التي تفرض على أساسه الضريبة حيث يتم حسابه على أساس الملوثات الناجمة عن قيام المنشأة بأعمالها، والتي يتم صياغته في شكل وحدات، وفقاً للمخاطر الناجمة عن هذا التلوث، ثم يتم ترجمة هذه الوحدات إلى وحدات نقدية تمهيدًا لحساب الضريبة.

فعلى سبيل المثال يتم تحديد الوعاء الضريبي لجميع أنواع الانبعاثات المشعة الملوثة للبيئة ذات التأثير على طبقة الأوزون في ضوء العوامل المسببة للتلوث، وكذلك في حالة الانبعاثات الكربونية الناجمة عن استهلاك الطاقة

الكهربائية يتم حسابها على أساس كمية الطاقة المستهلكة، ويتم ذلك بواسطة جهة مختصة من قبل الحكومة [١].

المطلب الثاني

أهداف الضرائب الخضراء

لكل ضريبة أهدافها ودوافع لفرضها تحددها الدولة، وعلى أساس هذه الأهداف وتلك الدوافع يتم تحديد الوعاء والسعر الضريبي لها، والضرائب الخضراء لها أهداف تجعلها إحدى أهم أدوات السياسات البيئية والاقتصادية على حد السواء، ومزايا تنفرد بها كأداة اقتصادية هدفها الأول والأساسي الحفاظ على البيئة، وفي نفس الوقت مبررًا مشروعًا لاستخدامها كإيراد مالي في الوقت الراهن والذي تعاني منه الموازنة العامة للدولة، كل ذلك مبني على مجموعة من الأهداف منها [٢]:

١ـ العمل على التخفيف من التلوث البيئي عن طريق ما تضمنته هذه الضريبة من اجراءات عقابية سواء كانت غرامات ماليةٌ، أو عقوبات جنائية، يتعرض لها كل مخالف لقواعد حماية البيئة.

---

(١) الضريبة البيئية: د/ السيد عطية عبد الواحد، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠١م، ص٤٨.

(٢) أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة لمبعد البيئي في الاقتصاد المصري: د/ محمد زكي عمي السيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٩٢.

ومن المعلوم أن السبب في وجود العوادم وكثرتها هو أنها أرخص طريقة لصنع الكثير من الأشياء أو لاستهلاكها، فإلقاء الفضلات يُعد بالنسبة لمن يسلك هذا السلوك أرخص من أن يشتري سلة مهملات وإلقاء الفضلات في النهر يُعد أرخص من تنظيفها، لكنه يكون أكثر تكلفة بالنسبة للمجتمع، فإذا تم إلقاء فضلات أحد المصانع في نهر مجاور، فإن هذه العملية لا تكلف أصحاب المصنع أي تكلفة اقتصادية، ولكن السكان الذين يقيمون بجوار هذا النهر سيتحملون نفقات مالية باهظة بسبب استخدامهم مياه النهر الملوثة.

٢ـ تستهدف الضرائب الخضراء إلى حماية الصحة العامة للمواطنين، والصحة في حد ذاتها أحد أشكال التنمية، بل إنها ركيزة أساسية لها، إذ أنها تعد جزءا من رأس المال الإنساني، وذلك من خلال التقليل من استهلاك المواد التي تسبب أضراراً بالصحة العامة، مما يترتب عليه رفع مستوى الكفاءة في العمل، وكلاهما يعد مطلباً أساسياً لرفع مستوى الإنتاجية.

٣ـ إن فرض ضريبة بيئية يُمكن أن يُسهم في إنتاج الكثير من البضائع والمنتجات دون آثار جانبية للعملية الإنتاجية (*)، لأن فرض ضريبة كبيرة تؤدي بالمكلف الى الاتجاه نحو التقليل من التلوث، وبالتالي التقليل من التكاليف التي تتحملها المنشأة، فالعوادم التي تنتجها المصانع وغيرها من آثار سلبية، تتطلب اتخاذ إجراءات مكلفة اقتصادياً للقضاء عليها أو التخفيف منها، مما يكون لهذه التكلفة أثر على رأس المال المخصص للإنتاج.

٤ـ ضمان بيئة صحية لكل أفراد المجتمع، وهذا ما نصت عليه مختلف الشرائع والقوانين والاتفاقيات الدولية، وذلك بتوفير الظروف البيئية المناسبة الخالية من كل مظاهر التلوث؛ بل إن هذا الهدف كان وراء المناداة بفرض ضريبة بأسعار مرتفعة وذلك تطبيقاً للقاعدة الضريبية "نسبية الضريبة" التي تعني: من ناحية أن الضريبة ينبغي أن تُفرض بأسعار معقولة بالنسبة إلى السلع ذات الاستعمال الشائع، وهي تلك السلع التي لا يترتب عليها كقاعدة عامة أي آثار ضارة؛ وتعني من ناحية أخرى أن الضريبة تُفرض بأسعار مرتفعة على السلع الأكثر ضرراً[١].

٥ـ الحدث على استخدام الأساليب الحديثة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة التي تتجنب التلوث من أجل التحوط من الملوثات وأسبابها والحد

(١) الضريبة البيئية: د/ السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص٦٣.

منها، وتقليل خطر الاصابة منها، وبالتالي لا يكون أمام الأفراد والشركات إلا أن تسلك أحد السبل الثلاثة الآتية: إما أن تتوقف تماماً عن النشاط الملوث للبيئة، أو أن تتحمل تكاليف نشاطها الضار بالبيئة؛ بحيث يتم استخدام حصيلة الضريبة في معالجة الأضرار التي سببها السلوك البيئي الضار، أو أن تبحث عن حلول فنية وتقنية تكفل قيامها بأنشطتها دون تلويث البيئة [١].

٦ـ الاستخدام العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية لتطبيق تنمية اقتصادية مستدامة.

٧ـ تعتبر هذه الضريبة ذات حصيلة وفيرة، مما يجعلها مادة دسمة لتغذية موازنة الدولة وتزويدها بالموارد المالية لضمان تغطية مصاريفها، ومع تطور نظام الضرائب أصبح دورها ينحصر أكثر فأكثر في الإصلاح الاجتماعي، باعتبارها وسيلة لممارسة السلطة ولإعادة توزيع ثروات الدولة.

المطلب الثالث

الفلسفة الاقتصادية للضرائب الخضراء

في أوائل القرن العشرين عندما بدأ الاقتصاديون بالتركيز على الفرق بين التكاليف الحدية الخاصة والتكاليف الحدية الاجتماعية، وعلاقتهما باقتصاد الرفاه الاجتماعي، استتبعه نوع جديد من التفكير الاقتصادي يتمثل في نظام مكافأة الضريبة ل: ألفريد مارشال، والتحليل الخاص بفائض المنتج في اقتصاديات الرفاه ل:(بيجو)(٢) والذي يرى أن التكاليف الخاصة والاجتماعية منتشرة في جميع أنحاء الاقتصاد، لكن الأسعار الموجودة في الاسواق لا يمكن

(١) مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: د/ محمد عبد الباقي، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢) ويعتبر الاقتصادي البريطاني "أرتل سيسيل بيجو" أول من دافع عن فرض ضريبة على الضرر البيئي، في كتابه " اقتصاديات الرفاهية "الصادر عام ١٩٢٠ أشار إلى التكاليف الخفية لانبعاث الدخان من المصانع في مانشستر بإنجلترا.

استخدامها مقياس لرضا المستهلك، وبالتالي اقترح لحل هذا الفشل الهيكلي في السوق فرض ضريبة معينة، يمكن لها أن تحقق التوازن مرة أخرى بين النفقات الخاصة والنفقات الاجتماعية، واليوم يتم تصنيف هذه الضرائب والمعرفة بضرائب الرفاهية الاجتماعية(**welfare taxes**) المقترحة من طرف (بيجو) تحت فئة الضرائب الخضراء[١] .

وتستند الفلسفة الاقتصادية للضرائب الخضراء إلى مبدأ الملوث الدافع، والذي يعد أحد الركائز الهامة في اقتصاديات البيئة، ويقضي بتحمل تكاليف التلوث للمتسبب فيها لأن الملوث يستفيد من الوسط الطبيعي على حساب بقية أفراد المجتمع الذين يتعرضون للأضرار، فعليه أن يدفع مقابل هذه الاستفادة؛ حيث تعتبر الموارد الطبيعية عنصر من عناصر الإنتاج، مثلها مثل عنصر رأس المال، وعلى اعتبار أن قدرة الوسط الطبيعي محدودة من حيث استيعاب مختلف عوامل الانتاج مثلما هو الحال بالنسبة لغازات الاحتباس الحراري [٢].

لذا يرى الاقتصادي بيجو (**pigou**) أن حلّ المشكلة البيئية، يكمن في تدخل الحكومات عن طريق استخدام الضرائب لحمل الذين يتسببون في المشكلات البيئية على تحمل تكاليف الضرر الذي يحدثونه، وعندئذ يحسبون التكاليف التي تعود عليهم من الضرر البيئي، فإنهم سيضطرون إلى أخذ مصالح المتجمع في اعتبارهم، أو رغم عنهم لتفادي كلما ارتفعت تلك التكاليف، فأي شركة تُدار بأسلوب رشيد سوف تعمل على تخفيض التلوث كحماية لاقتصادها، وتعبر هذه النظرية وصفة سارية بين الاقتصاديين قبل أن تتحول إلى فكرة قانونية، ومن خلال هذه الفكرة المطروحة يرى بعض الاقتصاديون أن هناك نوعين من

---

(١) تاريخ النظرية الاقتصادية والاسهامات الكلاسيكية: د/ صقر أحمد، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧م ص٤٧٠

(٢) تاريخ النظرية الاقتصادية: ترجمة د/ صقر أحمد صقر، نفس المرجع السابق

الضرائب البيئية[١]:

أولا: الضرائب التصحيحية [٢]:

في هذه النوع تستخدم الضرائب لتصحيح العوامل الخارجية، والتي تكمن فكرتها الأساسية في دمج تكاليف التلوث البيئي (الأثار الخارجية) ضمن تكاليف الإنتاج لتعبر عن التكلفة الحقيقية للمنتج، والتي من خلالها يمكن لمعالجة إخفاقات السوق بسبب فشل قرارات المشتري والبائع، وبالتالي تؤخذ في عين الاعتبار تلك التكلفة الخارجية في ظل السوق الحرة غير المنظمة، ففرض ضرائب بهذا الشكل سيصحح بشكل أكثر كفاءة من العوامل الخارجية السلبية الناتجة عن التلوث.

ووفقا لهذا التصور تعد الضرائب التصحيحية أدوات سعرية فعالة، تسهم في رفع كفاءة وتخصيص الموارد، من خلال ما تفرضه من تكلفة على الأنشطة الاستهلاكية أو الإنتاجية الملوثة للبيئة، فترتفع بذلك تكاليفها، وأسعار منتجاتها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، ومن ثم انخفاض إنتاجها؛ فينخفض مستوى التلوث من ناحية ويتم استغلال أكثر لكفاءة الموارد من ناحية أخرى، ويتحول المنتجون والمستهلكون نحو المنتجات الصديقة للبيئة، فتنمو هذه الأنشطة مقابل الأنشطة الملوثة للبيئة.

ويرى بعض الاقتصاديين أن الضريبة البيئية هي بمثابة ضريبة على انبعاثات التلوث، وبالتالي يركزون على الدور التصحيحي لها، كما تجدر الإشارة إلى أن

---

(١) دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة: د/ محمد حلمي محمد عطية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م، ص٤٠.

(٢) الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري: د/ حمدي أحمد الهنداوي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، المجلد الثالث، جامعة دمياط، ٢٠٢٢م، ص١٠٧.

الإيرادات التي تثيرها مستويات كفاءة الضرائب على الانبعاثات يمكن أن يكون أكبر أو أقل من مستوى كفاءة الإنفاق لمعالجة الاهداف البيئية[١].

ثانيًا: الضرائب الخضراء كجزء من النظام الضريبي [٢]:

وذلك من منطلق أن الضرائب الخضراء لا تقوم بتصحيح العوامل الخارجية فقط بل يمكن أن تكون بديلاً عن جانب من الضرائب الأخرى، ولما كانت الضرائب الأخرى على الدخل أو الإنفاق تتسبب عادة في خلق تشوهات في عملية تخصيص الموارد مما يؤدي إلى عدم كفاءة القرارات الخاصة بالادخار والاستثمار وعرض العمل، فقد ثار النقاش في العقود الأخيرة حول قدرة الضرائب البيئية أو الخضراء على التخفيف من حدة هذه التشوهات، وأن الضرائب الخضراء قادرة على تخفيف تلك التشوهات المذكورة؛ إما بشكل مباشر من خلال إحلال إيراداتها جزئيا محل الضرائب على دخل العمل ورأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، ومن ثم تقليل الحاجة لزيادة ضرائب الدخل، وهو ما يؤدي لانخفاض حدة التشوهات المذكورة آنفًا.

وهكذا يمكن القول بأن تطبيق الضرائب الخضراء، يستهدف تحقيق نفس فلسفة النظام على المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب هدفها البيئي الواضح والتي فرضت من أجله، وأيضًا كأداة أكثر مراعاة لاعتبارات العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية والنمو الحقيقي.

---

(١) حالة الأنظمة الضريبية (مصر وتونس): د/ هبة خليل/ د/ بدوي عبد الجليل، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، ٢٠١٤، ص١٤٥.

(٢) الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري: د/ حمدي الهنداوي، مرجع سابق ص١٤٢.

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء

تمهيد:

يُعرف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر[١] على أنه: "الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة المورد الايكولوجية(*)[٢]"[٣]، غير أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب آليات قانونية واقتصادية معينة تمكنه من تحقيق مبتغاه، ومن أهم هذه الأليات الضرائب الخضراء، والتي يعتبرها معظم الاقتصادين على مستوى العالم أفضل الطرق والسبل لتحقيق الاقتصاد الأخضر، خاصة أنها تحافظ على تخصيص الموارد بكفاءة واستخدامها الاستخدام الأمثل، فضلا عن تعظيم المنافع الاجتماعية، أخذً بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية سواء على المستوى العام أو حتى على المستوى البيئي وكذلك على مستوى المؤسسات الانتاجية، وهو ما سيكون عليه محاور هذا المبحث من خلال الثلاثة

---

(١) نشأ مفهوم الاقتصاد الأخضر كمسار مقترح للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية بعد خيبة الأمل من نظامنا الاقتصادي السائد الذي خلف العديد من الأزمات المتزامنة وانهيارات الأسواق التي حدثت أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٨، برزت الحاجة الي نظام اقتصادي جديد نظام لا يكون الوصول إلى الثراء المادي فيه بالضرورة على حساب تنامي المخاطر البيئية، والندرة الإيكولوجية والمفارقات الاجتماعية.

(٢) الإيكولوجيا أو علم البيئة: هو العلم الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائنات الحية - بما فيها البشر- وبين بيئتهم المادية، ويسعى إلى فهم الروابط الحيوية التي تربط بين النباتات والحيوانات وبين البيئة من حولهم، كما يوفر علم الإيكولوجيا أيضًا المعلومات الكاملة حول فوائد النظم البيئية، وكيف يمكن للبشر استغلال موارد الأرض بطرق تجعل البيئة صالحة للعيش بالنسبة للأجيال القادمة.

(٣) نحو اقتصاد أخضر مسارات الي التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على الشبكة العنكبوتية(الأنترنت) بتاريخ: ١/ ٣/ ٢٠٢٣م

مطالب التالية:

المطلب الأول: البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المستوى البيئي.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المستوى العام.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المؤسسات الإنتاجية.

المطلب الأول

البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المستوى البيئي

أولًا: الضرائب الخضراء وتفعيل الجباية البيئية.

إن المبرر الأساسي لفرض الضرائب الخضراء يتمثل في أنها وسيلة تجبر الأفراد والشركات على أن تسلك أحد السبل الثلاث التالية: إما أن تتوقف عن النشاط أو تتحمل تكاليف نشاطها الضار، أو تبحث عن حلول تكفل قيامها بنشاطها دون تلويث للبيئة، وبذلك فالضرائب الخضراء تنطوي على أبعاد اقتصادية مختلفة في سبيل الحفاظ على البيئة، والإسهام في نفس الوقت لتحسين الوضع الاقتصادي على جميع الأصعدة، ومن هذه السبل الجباية البيئية، والتي تعد من الابعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء، وهي وسيلة تستخدمها الدولة لمكافحة التلوث البيئي أو التقليل منه، وهذا باعتبارها أداة اقتصادية من خلال اتباع أسلوب الردع واحياناً أسلوب التحفيز، وهذا ما جعلها تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها واحدة من أهم الإيرادات الضريبية وهناك عدة أهداف اقتصادية تسعى الدولة لتحقيقها من خلال الجباية البيئية مثل[(١)]:

ـ تشكل حافز للأفراد والشركات لتعديل سلوكهم البيئي، من خلال

(١) دور الحوافز الضريبية في تنمية الاقتصاد الأخضر في الدول النامية: د/ سمر شكري محمود شاهين، معهد الدراسات والبحوث البيئية. القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠١٨م، ص٢١١.

تشجيعهم على عدم تخزين النفايات الصناعية الخطرة، والحد من الأنشطة الملوثة للبيئة باعتبارها أصبحت مكلفة جداً.

ـ استخدام تقنيات حديثة تحافظ على البيئة، أو تكون أقل تلوثًا، في محاولة من المكلف لتتجنب عبئها عليه، خاصة إذا كان شخصًا معنويا كالشركات التي تقوم بعمليات صناعية كبيرة، فتجتهد في البحث عن حلول فنية وتقنية تكفل ممارسة نشاطها دون تلويث للبيئة، واستخدام آليات للتحكم في التلوث للتخلص من دفع الضريبة.

ـ زيادة الإيرادات الجبائية التي تستعمل في تغطية النفقات البيئية ورفع مستواها، لأن الهدف الأساسي لفرض الضرائب الخضراء هو تخفيض التلوث إلى أدنى قدر ممكن.

ـ يمكن استخدام العائد من هذه الضريبة في تعويض الضحايا الذين تثبت إصابتهم بالضرر من جراء التلوث البيئي، فإذا تحمل المتسبب بالتلوث عبئ الضرر الذي ألحقه ببيئته، يكون بذلك قد رفع هذا العبء عن الخزانة العامة للدولة، من خلال توفير الأموال التي تدفعها الدولة لمصابي التلوث، وهنا تكون العدالة قد تحققت، لأن مسبب الضرر هو الذي تحمل نتيجته بصورة مباشرة.

ومن واقع تجارب العديد من الدول مع الضرائب الخضراء، حددت بعض الدراسات عدة شروط تجعل هذه الضرائب أداة محتملة لتحقيق عوائد جبائيه كبيرة للخزانة العامة للدولة، تتعلق هذه الشروط بكيفية تصميم الضرائب الخضراء، وآليات تنفيذها، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي [(١)]:

١ -أن تصمم كضريبة محايدة إيراديًا، تحل إيراداتها محل الضرائب على

(١) دور الضرائب في تفعيل الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة: د/ عثمان عبد اللطيف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٨م، ص٤٠.

الدخل والضرائب على رأس المال، لتخلق حافزا أمام العمل والاستثمار.

٢ -أن تطبق الضريبة بشكل سريع بعد إعلانها، دون اللجوء لعملية الانتظار لرد فعل الشركات والمؤسسات عليها مما يسهل عملية الاحتراز منها.

٣ -أن تكون شاملة، بمعنى أنها تغطي كل مصادر التلوث، في كل الصناعات، وأن تكون ذات قاعدة ضريبية واسعة وعريضة تستوعب كافة المجالات.

٤ -أن يكون سعرها مرتفعا نسبيا لتعطي للملوثين مؤشرا قويا لتغيير سلوكهم استجابة

للضريبة، مع تناسبها مع مقدار الضرر البيئي الناتج عن كل نشاط ملوث للبيئة.

٥ -الاهتمام بدعم وتقوية الاعتبارات التنافسية، في ظل تأثير الضرائب البيئية على تكاليف الإنتاج، وهو ما يمكن أن يتم من خلال الاعفاءات أو الدعم الموجه للمنشآت المتضررة، خلال المرحلة الانتقالية لتطبيق الضرائب الخضراء.

٦ -ضرورة دعم الضرائب الخضراء بحزمة من السياسات الاقتصادية لمعالجة عدد من القضايا التي قد تنتج عن تطبيقها على كافة المستويات للاستفادة من تطبيقها.

ثانيًا: الضرائب الخضراء وتفعيل المحاسبة البيئية.

تُعرف المحاسبة البيئية على أنها: تحديد وقياس للتكاليف البيئية، لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية، ثم توصيل المعلومات الخاصة بهذه التكاليف إلى الأطراف المعنية [١].

(١) الضرائب البيئية: د/ طارق محمود عبد السلام، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠٢٠م، ص٣٧.

وتعتبر المحاسبة البيئية نظام وعلم اجتماعي يقود إلى فهم وإدارة أفضل الجوانب البيئية، وما يتعلق بها من تكاليف، وتعمل على تحديد وقياس نقدي لقيمة الأضرار البيئية التي تسببها مؤسسة معينة للبيئة المحيطة بها نتيجة للأنشطة التي تمارسها أو نتيجة انتاجها سلعة تضر بالبيئة عند استهلاكها، ومن ثم القيام بعملية المعالجة المحاسبية لقيمة تلك الأضرار، والإبلاغ عنها في القوائم المالية سواء للتكاليف الملموسة أو غير الملموسة [١].

وتمارس البيئة المحاسبية على مستويين هما:

ـ مستوى الاقتصاد الوطني الكلي: وذلك من خلال تحديد وقياس استهلاك الموارد الطبيعية في الدولة، وتقييم مخزوناتها في نهاية كل فترة من أجل التخطيط والرقابة ووضع القرارات على المستوى القومي.

ـ مستوى المؤسسة: وتكون عبارة عن نظام لإنتاج وتوصيل المعلومات التي تعكس الأبعاد البيئية سواء المباشرة أم غير المباشرة، وذلك بهدف خدمة الأطراف الخارجية وترشيد قرارات إدارة المؤسسة، إلا أن هناك جملة من المعوقات التي تعترض المحاسبة البيئية ولعل أولها قلة الوعي حول المسئولية الاجتماعية اتجاه البيئة، وكذلك عدم وجود معايير محاسبية أو قوانين ملزمة بتحمل أو بالاعتراف بالمسئولية البيئية، إلى جانب مشكلة الأثار البيئية الضارة غير المنظورة والتي يمكن أن لا تظهر في الوقت الحالي وقد تظهر في المستقبل، بحيث لا يمكن التنبؤ بها أو بحجم اضرارها[٢].

---

(١) التشريعات البيئة: د/ ممدوح سلامة مرسي، مجلة أسيوط للدراسات البيئية (العدد 34) 2010م ص٤٢١.

(٢) تأثير جائحة كورونا على البيئة والمناخ: د/ فاطمة الوردي، مقالة منشورة على الانترنت: ١٥/ ١٠/ ٢٠٢٣م

كما أن هناك مشكلة التكلفة حيث أن تحميل التكلفة البيئية على تكلفة المنتج سيؤثر على جوانب عدة وذلك لارتباط التكلفة بالقدرة التنافسية مما سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها [١].

ولما كانت الضرائب الخضراء اقتطاعات مالية إجبارية يدفعها الأشخاص جبرًا لحماية البيئة، مساهمة من الأفراد في تكاليف حماية البيئة، مقابل كل وحدة تلوث منبعثة في الهواء أو الماء، وهي بذلك تعد أداة سياسية تهدف إلى التحكم في التلوث فالرسوم عن الانبعاثات سوف تعمل على تخفيض التلوث، وبالتالي سوف يقلل الأفراد وكذلك الشركات من الانبعاثات حتى يتجنبوا دفع الضريبة وبالتالي يكون لهذه الضريبة فاعلية أكثر من القوانين، وقد صنفت الضرائب الخضراء لمحاسبة الملوثين من خلال عدت أنواع هي[٢]:

ـ رسوم تغطية النفقات: فقد كانت أولى محاولات تجربة الضرائب الخضراء على شكل تغريم الملوثين لمواجهة تكاليف الانبعاثات الملوثة في الأرض والماء، وتستغل هذه الضرائب في خدمة بيئية معينة مثل رسم التخلص من النفايات.

ـ ضرائب السلوكية: ويفرض هذا النوع من الضرائب لتغيير السلوك البيئي، وليس لزيادة الدخل، ويتم تحديد مستوى الضريبة تبعًا لتقديرات تكلفة الدمار البيئي.

ـ ضرائب بيئية مالية حكومية: تستخدم مثل هذه الأنواع في تمويل العجز في

---

(١) دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث: د/ أحمد عبد الصبور الدلجاوي، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد السابع ديسمبر، ٢٠١٨م، ص٤٠

(٢) تقييم سياسات حماية البيئة من التلوث الصناعي في مصر: د/ جلال حسن عبد الله، المؤتمر العلمي الخامس" القانون والبيئة"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨م، ص٣٢.

الموازنة العامة للدولة، أو تحويل مسار الضرائب من ضرائب عالية على الدخل إلى ضرائب استهلاك الموارد وتلويث البيئة، كضرائب النفايات وضرائب الطاقة، وقد تم إعداد هذه الضرائب أساسا لزيادة الدخل ولهذا تسمى ضرائب مالية حكومية.

ثالثا: الضرائب الخضراء وتطبيق التنمية البيئية المستدامة.

تهدف التنمية المستدامة إلى تطوير الحياة الاجتماعية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والارتقاء المعيشي لأفراد المجتمع مع الحفاظ على الموارد الطبيعية الاقتصادية المتاحة، وعدم الإساءة إلى البيئة.

فالتنمية المستدامة هي: إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التطور المؤسسي بطريقة تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية [١] وهي في الحقيقية نفس مسعى التنمية المستدامة، والتي تستهدف جملة من الأهداف، وكلها أهداف تؤثر في الاقتصاد ويتأثر بها بشكل مباشر وغير مباشر وهي:

- تحسين نوعية حياة السكان في أنحاء العالم.
- وتحقيق التكامل والانسجام بين البيئة والسكان.
- نشر الوعي بالمشكلات البيئية القائمة وانعكاساتها الاقتصادية.
- تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد الاقتصادية.

وبالتالي فالتنمية المستدامة الاقتصادية مصطلح اقتصادي رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى

---

(١) ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة: د/ خالد مصطفى قاسم، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2007 ، ص١١٧

العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لكوكب الأرض، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته.

ولا شك أن تحقيق هذه الأهداف وانعكاساتها يعد أثر من الأثار الاقتصادية للتنمية البيئية المستدامة، لتعلقها بعناصر التنمية الاقتصادية المستدامة والعدالة الاقتصادية واشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

أما عن المؤشرات البيئية المستدامة فتتمثل في القضايا المعاصرة المرتبطة بالتغيرات في الغلاف الغازي الأرضي، واستخدامات الأراضي، وحمايتها من التدهور البيئي، ومكافحة التصحر، ووقف إزالة الغابات الطبيعية والزحف العمراني، إلى جانب حماية المسطحات البحرية، ووقف طرق الصيد الجائر، أيضًا مؤشر آخر وهو مصادر المياه العذبة، حيث تعاني دول كثيرة من شح مائي خطير [١].

كل هذه الأخطار البيئية والتي تعرض الأجيال القادمة للمخاطر تعد عائق للتنمية الاقتصادية، ولكن من خلال الضرائب الخضراء يمكن تحقيق بعد اقتصادي كبير من خلال تحقيق أقصى استفادة من شر ضروري لابد منه، وهو فرض ضريبة تصحيحية، الغرض منها تعديل السلوك العام لدى الأفراد والشركات نحو اجتاه معين لتجنب الأضرار البيئية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن لها، وترك مجال لحياة الأجيال القادمة مع مراعاة الاستخدام السليم لما يتم جمعه من إيرادات.

إذ أن هناك ارتباط وثيق بين البيئة والتنمية الاقتصادية وكلاهما يؤثر في

---

(١) مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول، جون نورغارد وفاليري هيل، قضايا اقتصادية صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000 م،ص١٢١.

الأخر؛ حيث أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م، إلى تحقيق التنمية المستدامة يتطلب أن تمثل الحماية البيئية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنه حيث يجب أن تفي احتياجات الجيل الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل، وهو ما تدعوا إليه فلسفة الضرائب الخضراء في بعدها البيئي الاقتصادي.

المطلب الثاني

البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المستوى العام

أولًا: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة.

الضرائب الخضراء تسعى في المقام الأول للمحافظة على البيئة من خلال تأثيرها المباشر على أسعار الموارد النهائية بسبب التأثير على نفقات وإيرادات المشروعات لتسببها بنقل تكاليف الانتاج كلها أو بعضها إلى أسعار ما أنتج من سلع وخدمات ومن ثما التأثير على هيكلها النسبي، وهذا بدوره قد يؤثر على حجم الاستهلاك وحجم ونوع الانتاج عن طريق ما يسمى بالحوافز السعرية، وبالتالي تؤثر على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، ويشجع في نفس الوقت على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والتي تقوم على مجموعة من المبادئ من أهمها [1].

١ـ تحديد المناطق التي تنفذ فيها النشاطات الاقتصادية:

يعتمد تحديد المناطق التي تنفذ فيها بعض النشاطات الاقتصادية أساسًا على الموازنة بين التكاليف الاقتصادية والتكاليف البيئية، وعدم التركيز على

---

(١) السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسة البيئية والتجارة الدولية" :

د/ أحمد عبد الخالق، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م، ص ٥٥

واحدة وإهمال الأخرى [١]، وهذا يعني أن نشاطات التنمية الاقتصادية يجب أن تنفذ في أماكن أو مناطق تكون أثارها البيئية في الحدود المقبولة، وإلا تعرض التوازن البيئي إلى التدمير في تلك المناطق.

وهنا يظهر دور الضريبة الخضراء من خلال فرضها بنسب عالية على النشاط في تلك الأماكن التي تزداد فيها التكاليف البيئية، مع منح حوافز ضريبية في المناطق التي تقل فيها التكاليف البيئية.

٢ـ حجم الموارد الطبيعية وكميتها:

يعد حجم الموارد الطبيعية وكميتها أحد أهم المعايير للاستغلال أو الاستخراج العقلاني للموارد الطبيعية، ذلك أن هذا الاستغلال يجب أن يتوقف عند النقطة التي تبدأ الأثار البيئية السلبية بالظهور، وهذه النقطة تتحدد من خلال حجم وكمية الموارد الموجودة في الطبيعة، وحجم وكمية الموارد التي يحتاجها النشاط [٢].

ويظهر دور الضريبة الخضراء لتحقيق الاستدامة للموارد الطبيعية من خلال فرض ضريبة كبيرة على الموارد القابلة للنضوب وذلك من أجل ترشيد استخدامها أو استبدالها بموارد أخرى تكون أكثر وفرة.

٣ـ مخرجات المشاريع الاقتصادية:

إن التأثيرات السالبة لمخرجات المشاريع الاقتصادية تعتمد على كم ونوع

---

(١) إمكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر: د/ نيفين كمال، بحث منشور في سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي المصري عدد (٦) سنة ٢٠١٦م، منشور على موقع الشبكة العنكبوتية (الأنترنت:
. www.inplaning.gof.eg

(٢) الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة: د/ مالك حسين حوامدة، دار دجلة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٤م، ص٢٣.

الموارد المستغلة، وعلى التكنولوجيا المستخدمة في استخراج الموارد الطبيعة أو نقلها، ومن المعلوم اقتصاديًا أن تحسين مخرجات المشاريع الاقتصادية، يتطلب الموازنة بين التكاليف البيئية والتكاليف الاقتصادية، والذي يمكن تحقيقه باستخدام الضرائب والحوافز الضريبية [١].

فعلى سبيل المثال استخدام الحوافز الضريبية لتشجيع المنتجين على بناء معامل الأسمدة العضوية بالقرب من معامل الصناعات الغذائية، بهدف الاستفادة من مخلفات مصانع الصناعات الغذائية في صنع أسمدة عضوية خالية من المواد الكيمياوية المضرة بالبيئة والأنسان.

ثانيًا: القدرة التنافسية والتبادل الدولي:

للضرائب الخضراء أبعاد اقتصادية كبيرة على القدرة التنافسية للدولة، وكذلك التبادل الدولي لها على كافة المستويات التجارية والصناعية، وبالتالي قد تتأثر المنظومة الاقتصادية الكلية للدولة ويتبين ذلك من خلال ما يلي:

١ـ تضعف القدرة التنافسية الدولية:

من الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء أنها قد تمون سببًا في ضعف القدرة التنافسية للدولة وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع الأسعار بسبب زيادة نفقات حماية البيئة، كما يمكن أن يكون هناك انخفاض نسبي في القدرة التنافسية لدولة من الدول عندما تكون التعليمات وقيود حماية البيئة في هذه الدولة أكثر تشدداً من الدول الأخرى، وتلك الأسباب تتعلق بالمعطيات البيئية والظروف والقيود لهذه الدول، حيث توجه استثماراتها في هذا

---

(١) تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية: د/ علاء حسين مؤنس، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من ديل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، بغداد ٢٠١٥م، ص ٤١.

المجال أكثر من الدول الأخرى، وهذا ما يعني زيادة تكاليف حماية البيئة مما يؤثر على قدرتها التنافسية في السوق العالمية[١].

٢ـ التفوق التكنولوجي والقدرة التنافسية الوطنية:

قد تكون الضرائب الخضراء سببًا مباشراً في ارتفاع القدرة التنافسية للصناعة الوطنية؛ وذلك من خلال تطوير تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة ينتج عنها مُخرج صالح بيئياً، وكذلك تسويق السلع الاستثمارية البيئية، والتي يمكن أن تحقق تفوقًا تكنولوجيًا؛ وبالتالي تعزيز قدرتها التنافسية للاختراق ودخول أسواق واسعة لتصريف منتجاتها ولا شك أن كلا الاتجاهين يمكن أن يؤثران بشكل كبير على التوازن الاقتصادي.

وغالبًا ما تؤدي الضرائب الخضراء إلى زيادة أسعار الطاقة أو النفايات وذلك ما سيدفع بالأفراد إلى البحث عن طرق جديدة لتوفير احتياجاتهم ما قد يؤدي إلى ظهور منتجات جديدة بتكنولوجيا جديدة، فمثلًا الضرائب التي فرضت على زيت الديزل في السويد أدت إلى ظهور وتطوير أنواع جديدة للوقود أقل تلوثًا للبيئة [٢].

٣ـ تزايد ظاهرة الإغراق البيئي:

مشكلة الإغراق البيئي والتي يقصد بها الممارسات التي تتبعها بعض الدول بتحديد بعض المعايير عند مستوى منخفض، أو عدم تنفيذه لهذه المعايير من أجل تحقيق ميزة تجارية تنافسية أو جذب الاستثمارات، وهو ما يعني أن الدول التي لا تحترم البعد البيئي للإنتاج تحقق ميزة تنافسية بسبب انخفاض تكلفة

---

(١) معهد التخطيط القومي، الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم ١٠٧)، القاهرة، ٢٠١٦م، ص٢١٢.

(٢) ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة: د/ خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص١١٧

حماية البيئة بها وهو ما يسمح لها بالقدرة على المنافسة في الأسواق الأجنبية، أي ممارسة الإغراق وهو ما يستدعي دول أخرى بفرض رسوم جبائية على الواردات القادمة من هذه الدول.

٤ـ التأثير على الصادرات:

معلوم أن النفقات البيئية تضاف على نفقات الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع في أسعارها مقارنة بغيرها من السلع، فيؤدي إلى انخفاض الطلب الأجنبي عليها، مما يدفع الدول النامية المصدرة لهذه المنتجات إلى خفض أثمان صادراتها نحو الدول المتقدمة بغية النفاذ إلى أسواقها وبالتالي انخفاض عائداتها وكأنها تتحمل جزء من تكلفة حماية البيئة في الدول المتقدمة [١].

٥ـ التأثير على الواردات:

باعتبار أن الدول المتقدمة تعتمد على أساسيات بيئية معينة، فتحمل نفقاتها على السلع المصنعة (الوسيطة والرأسمالية) وعلى اعتبار أن الدول النامية تستورد هذا النوع من السلع كونها ضرورية لتشغيل اقتصاداتها، ولا بديل عنها تدفع هذه التكلفة، وعليه تعتبر التجارة الخارجية بوابة لنقل آثار سياسات البيئية في الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وبالمقابل فإن هذا الوضع يؤدي إلى تدهور شروط التجارة في غير مصالح الدول النامية، ولصالح الدول المتقدمة، وهذا ما يعني تحويل الدخول الحقيقية في الدول النامية إلى الدول المتقدمة[٢].

ثالثا: الضرائب الخضراء والعدالة لاقتصادية.

ينظر إلى العدالة من زاويتين:

---

(١) معهد التخطيط القومي، الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق، ص٢١٢.

(٢) السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسة البيئية والتجارة الدولية": د/ أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص ٥٥

الأولى: هي مدى مراعاة الضريبة لمبدأ القدرة على الدفع.

والثانية: هي دورها في إعادة توزيع الدخل.

فمن الزاوية الأولى يسود الاعتقاد بأن ضريبة الكربون مثلاً وهي الضريبة الأكثر شيوعا بين دول العالم المطبقة للضرائب الخضراء وهي ضريبة تنازلية – غير عادلة- لأنها لا تراعي مبدأ القدرة على الدفع؛ حيث تؤدي إلى ارتفاع مباشر في أسعار الطاقة كالكهرباء والغاز الطبيعي والبنزين ...إلخ، وهي سلع تستنفد نسبة كبيرة من دخول الأسر الفقيرة مقارنة بالأسر الغنية، مما يعني تحمل الأسر الفقيرة بأعباء نسبية أعلى من أعباء الأسر الغنية، فيزداد التفاوت وعدم العدالة في توزيع الدخول، ويزداد ثقل هذا العبء إذا أخذنا في الاعتبار تأثير ضرائب الطاقة على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، حيث تستخدم كل السلع قدرا من الطاقة كمدخل أساسي في عملية إنتاجها فترتفع أسعارها أيضا [(١)].

أما الزاوية الثانية فتتعلق بتأثير ضرائب الكربون على مصادر الدخل، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن هذا التأثير يقلل من "تنازلية" تلك الضرائب، بل تشير دراسات أخرى إلى أنه قد يجعل ضرائب الكربون تصاعدية، فالملاحظ أن تأثير الضرائب البيئية كضريبة الكربون يمتد إلى مصادر الدخل كالأجور وعوائد رأس المال، ورغم أن معظم الدراسات اعتبرت أن عبء ضريبة الكربون يتم نقله كليا للأمام، فترتفع أسعار السلع إلا أن الحقيقة هي أن جزءا من هذه الضريبة يتم نقل عبئه إلى الخلف؛ ليؤثر على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع كثيفة الاستخدام للطاقة. ولما كانت السلع كثيفة الاستخدام للطاقة هي أيضا سلع كثيفة رأس المال فإن ضريبة الكربون تتسبب في انخفاض الطلب على رأس

---

(١) مدى توافر النظام الضريبي الجيد بالنظام الضريبي المصري للضرائب على الدخل وفقا للقانون 91لسنة" 2005 م: د/ عاطف وليام أندراوس، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٠م، ص٨٣.

المال انخفاضا أكبر نسبيا من انخفاض الطلب على العمل، وهو ما يعني انخفاضا في عائد رأس المال أكبر نسبيا من الانخفاض في أجور العمال، ولما كان رأس المال مملوكا في الغالب للأغنياء، وكان العمال - متلقو الأجور- هم الفئة الأقل دخال فإن النتيجة المذكورة تعني أن الضرائب البيئية قد تحقق انخفاضا في التفاوت بين دخول الفئتين، متوجهة بذلك نحو المزيد من العدالة في توزيع الدخل [١].

وفي الحقيقة لا يمكن تقييم عدالة الضرائب الخضراء إلا في ضوء معرفة كيفية استخدام حصيلتها، وهناك بعض الدراسات التي ذهبت إلى أنه مهما كانت درجة "تنازلية الضرائب الخضراء فإنه يمكن تصميم آلية لتدوير إيراداتها بمعنى إحلالها محل الضرائب على دخل العمل ورأس المال، تجعل منها سبيل يقترب بالنظام الضريبي من الوضع الأمثل، فإذا صممت الضرائب الخضراء كضريبة محايدة ايراديًا، واستغلت إيراداتها لخفض الضرائب على رأس المال فسوف يؤدي ذلك إلى تحسن دخول أصحاب رؤوس الأموال (الأغنياء)، ومزيد من التفاوت في توزيع الدخل، أما إذا استغلت في خفض الضرائب على العمل كضرائب الأجور والمرتبات بالإضافة إلى تقديم تحويلات نقدية لأسر محدودة الدخل فسوف تحسن من دخول الفئات الفقيرة، ومن ثم تحقق المزيد من العدالة في توزيع الدخل القومي، وبالقياس على ما سبق إذا استخدمت إيرادات الضرائب البيئية في تحقيق خفض في كلا النوعين من الضرائب فسوف يتوقف أثرها على نسبة الخفض المحقق في كل منهما، أما إذا اعتبرت فقط مصدرا من مصادر الإيرادات العامة، ولم تستغل في خفض الضرائب على العمل ورأس

(١) الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي: د/ محمود محمد عبد الحافظ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،2014 م، ص٩٥.

المال فسوف تظل ضريبة تنازلية في أغلب الأحوال[١].

وتتفق الدراسات المتعلقة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع هذا التحليل حيث تميز بين حالتين يختلف فيهما تأثير الضرائب الخضراء على عدالة توزيع الدخل

الحالة الأولى: وفيها لا توجد آليات واضحة لإعادة تدوير إيرادات الضرائب الخضراء حيث وجد تأثير إيجابي محدود لتلك الضرائب على معامل "جيني[٢] "، وهو ما يعني أن هذه الضرائب تؤدي إلى مزيد من عدم العدالة في توزيع الدخل [٣].

أما الحالة الثانية: حيث تطبق الدولة آليات لإحلال إيرادات الضرائب الخضراء محل الضرائب على العمل ورأس المال فقد وجد أن هناك تأثير عكسي

---

(١) حالة الأنظمة الضريبية في مصر – تونس: د/ هبة خليل وبدوي عبد الجليل، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية، بيروت، ص١١.

(٢) معامل جيني في علم الاقتصاد، يُعد المعامل الجيني، الذي يُطلق عليه أحيانًا مؤشر جيني أو نسبة جيني، مقياسًا للتشتت الإحصائي الذي يهدف إلى تمثيل عدم المساواة في الدخل أو عدم المساواة في الثروة داخل دولة أو أي مجموعة أخرى من الناس. تم تطويره بواسطة الإحصائي وعالم الاجتماع الإيطالي كورادو جيني ونشر في مقالته التي صدرت عام ١٩١٢ بعنوان التباين والتغير.

ويقيس معامل جيني عدم المساواة بين قيم متغيرة، على سبيل المثال، مستويات الدخل، فيعبر معامل جيني للصفر عن المساواة الكاملة، حيث تكون جميع القيم متماثلة؛ حيث يحصل كل فرد على نفس الدخل، كما يعبر معامل جيني بواحد (أو ١٠٠٪) عن الحد الأقصى من عدم المساواة بين القيم، على سبيل المثال بالنسبة لعدد كبير من الأشخاص حيث يكون لدى شخص واحد فقط كل الدخل أو الاستهلاك بينما لا يملك الآخرون أي شيء، فإن معامل جيني سيكون واحدًا تقريبًا

(٣) حالة الأنظمة الضريبية في مصر – تونس: د/ هبة خليل وبدوي عبد الجليل، مرجع سابق، ص١٩.

قوي للإيرادات الخضراء على معامل "جيني"، وهو ما يعني أن الضرائب الخضراء في هذه الحالة قد ساهمت بشكل مؤثر في تحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخل القومي [١].

وهكذا يخلص الفكر الاقتصادي إلى أن تأثير الضرائب الخضراء على العدالة يأتي كمحصلة التجاهين متعاكسين؛ الأول هو ما تسببه من تغير إيجابي في دخول عوامل الإنتاج، خاصة دخل عنصر العمل، وذلك حال تصميمها كضريبة محايدة إيراديا، والثاني التأثير السلبي من خلال تسببها في ارتفاع أسعار السلع؛ والذي يحمل عنصر العمل بعبء ضريبي نسبي أكبر.

وبناء على ذلك يختلف الأثر النهائي للضرائب الخضراء من حالة لأخرى، كما يعتمد على درجة استخدام آلياتٍ لتدوير إيرادات تلك الضرائب، وقد يكون هذا الأثر إيجابيا أو سلبيا أو منعدما .

(١) الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي: د/ محمود محمد عبد الحافظ، مرجع سابق، ص١٠٥.

المطلب الثالث

البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على المؤسسات الإنتاجية

إن تطبيق الضرائب الخضراء يكون له أبعاد وأدوار اقتصادية كبيرة وعديدة على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الانتاجية، وقد تكون هذه الأبعاد إيجابية كما قد تكون سلبية ويتمثل هذه الأدوار في النقاط التالية:

أولًا: دور تطبيق الضرائب الخضراء على الأداء الاقتصادي للمؤسسات الانتاجية:

١ ــ تأثير الحافز:

إن تطبيق الضرائب الخضراء تكفل إضافة تكاليف الأضرار البيئة إلى تكلفة المنتجات مما يؤدي إلى ارتفاعها، وبذلك تخلق حوافز للمؤسسات الملوثة بتخفيض الإضرار بالبيئة، لأن الضرائب الخضراء تشتمل على حافز لتجنب الضرائب عن طريق عدم استخدام المادة التي فرضت عليها الضريبة أو على الأقل انتاج نسب قليلة منها، لأنها تتسبب في ارتفاع الأسعار، ما قد يدفع المستهلك إلى التقليل من استعمال هذا المنتج الذي فرضت عليه الضريبة، لذلك فإن نجاح الضرائب الخضراء يعتمد على تحقيق التغير السلوكي لسوق المواد التي فرضت عليها الضريبة، فيمكن للضرائب الخضراء الوصول إلى أنماط يصعب أن تصل إليها النظم الضريبة المختلفة، من حيث التأثير على القرارات العادية داخل الأسواق، مثل القرارات الخاصة بشراء كمية من منتج ما والتي يحتاجها الفرد، من تلك التي لا تشمل على أي مصدر للتلوث[١].

٢ ــ إعادة توجيه الموارد الاقتصادية :

قد يؤدي فرض الضريبة البيئية على المؤسسات الانتاجية إلى إعادة توجيه مواردها الاقتصادية المتاحة، إما داخلياً بما يؤدي إلى الاستثمار في المناطق التي

---

(١) دور الضريبة الخضراء في تمويل نفقات الموازنة العامة وإحداث التنمية المستدامة: د/ رشيد سالمي، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣م، ص٦٦.

تقل فيها أضرار التلوث، وتنخفض فيها معدلات الضريبة كالمناطق النائية داخل الدولة أو خارجياً بتحويل استثماراتها إلى الدول التي لا توجد فيها تشريعات بيئية أو تحفظات خاصة بالأضرار البيئية، وهذا هو الاتجاه السائد لدى الشركات العالمية متعددة الجنسيات والتي تقوم بإعادة توطين الصناعات الملوثة للبيئة في الدول النامية، خاصة تلك التي لا يوجد فيها تشريعات بيئية أو قيود مفروضة لحماية، البيئة، إلا أن هذا التوجه يفقد الضريبة البيئية دورها في الحماية البيئية، على المستوى الدولي(١).

٣ ــ دمج الأثار الخارجية ضمن تكاليف الإنتاج.

تقوم المؤسسات بدمج تكاليف التلوث البيئي إلى أسعار البضائع والخدمات التي تقدمها للنشاط الاقتصادي، وهو ما يعرف بالنفقات الخارجية لأنها تمثل الآثار الجانبية للنشاط الاقتصادي، مما قد يترتب عليه أن ترتفع السلع الملوثة والضارة للبيئة نتيجة ارتفاع الضرائب والرسوم عليها، مثل القيود المفروضة على المؤسسات لحماية البيئة وكذلك الرسوم والضرائب الخضراء وبقية أدوات السياسة البيئية، إضافة إلى إجراءات حماية البيئة الطوعية، كل هذا سوف ينتج عنها تكاليف إضافية وسوف تجد المصانع نفسها مضطرة للقيام باستثمارات إضافية، وسيكون هناك تكاليف إضافية تتمثل في: نقص قيمة المعدات والتجهيزات البيئية المستعملة وذات التكلفة العالية، ولا شك أن هذه التكاليف الإضافية ستنتقل إلى أسعار المنتجات إما عاجلًا أو آجلًا، ولذلك فإن هناك دائما اتجاه لتطوير طرق وأساليب إنتاجية تكون متلائمة مع البيئة وفي نفس الوقت مربحة اقتصاديًا، بحيث تؤدي إلى انخفاض التكاليف(٢).

---

(١) تقويم الضريبة كأداة لحماية سياسة البيئة: د/ عمر محمد السيد الشناوي/ مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد التاسع والأربعون، ٢٠١١م، ص٣٩٠

(٢) مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصر: د/ عمرو محمد

=

كما أنها هذا التأثير يكون كبير على الأسعار في بعض الأنشطة والمنتجات الصناعية التي تكون ضارة وملوثة للبيئة بشكل كبير، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض قدرتها التنافسية، والتقليل من الإنتاج أو إلغائه بسبب إجراءات حماية البيئة وبالتالي تتجه أسعارها نحو الارتفاع.

ولذا تحاول الضرائب الخضراء أن تلحق هذه النفقات إلى الأسعار لكي تتقارب النفقات الفردية والمجتمعية معًا، وتساعد الأسعار الجيدة الأسواق أن تعمل بكفاءة أكثر من خلال تضمين الأسعار للنفقات الخارجية والتي تؤدي إلى إعادة توزيع موارد الاقتصاد في شكل أسعار عادلة، من خلال إعادة توزيع النفقات، وتغريم الملوثين بالتكلفة الكاملة لأنشطتهم الملوثة للبيئة [1].

أما القطاع الصناعي: فيمكن توضيح تأثير السياسة الضريبية عليها من زاويتين:

الأولى: إن فرض الضريبة الخضراء على المدخلات المستخدمة في عمليات التصنيع والتي تحدث تلوث للبيئة أو على الانبعاثات الناشئة عن هذه العمليات، يؤدي إلى حدوث عملية استعاضة وإبدال استخدام تلك المدخلات لما لها من زيادة في الضرائب المدفوعة، كما قد يصاحب عملية الإبدال بين المدخلات إلى زيادة في التكاليف وبالتالي التأثير على الوضع التنافسي للصناعة، وقد يؤدي لإحداث تغيرات في نمط العملية الإنتاجية للصناعة

الثانية: يؤدي فرض ضريبة التلوث إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة للصناعات كثيفة التلوث، مما يترتب عنه انخفاض العرض من هذه الصناعات،

يوسف محمد، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧م، ص ١٨.

(١) دور الضريبة الخضراء في تمويل نفقات الموازنة العامة وإحداث التنمية المستدامة: مرجع سابق، ص٧٢.

وبالتالي ارتفاع أسعار منتجاتها، بل قد تزداد لتصل بالمنشأة التي تحدث تلوث للبيئة لتوقف عن الإنتاج، إذا ما كان هناك إلزام قانوني يحمل المؤسسة تكاليف التلوث البيئي، ويظهر ذلك بوضوح بالنسبة للمنشآت الصغيرة التي لا تكون قادرة على استيعاب الضريبة وفي نفس الوقت لا يمكنها الاستثمار في الأجهزة ووسائل مكافحة التلوث [١].

٤ــ التأثير على اسعار المنتجات :

ففرض الضرائب الخضراء على المدخلات التي تسبب تلوثاً أثناء العملية الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى زيادة تكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع اسعار المنتجات الملوثة للبيئة، ما قد يؤثر سلباً على ربحية المؤسسة نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها بسبب ارتفاع أسعارها، ويُعد هذا غير مقبول اقتصادياً واجتماعياً وبالأخص عندما تكون المنتجات أساسية كالإسمنت أو الحديد...الخ، مما يتعين على الدولة دعم الأبحاث وتشجيع تطوير التكنولوجيا النظيفة والأقل تلوثاً للبيئة، مع تقديم إعانات للمؤسسات الانتاجية للاستثمار في معدات مكافحة للتلوث، وهذا ما قد يؤدي بدوره إلى انخفاض الاسعار واستقرار المستوى العام لها، وهذا بحد ذاته حماية ووقاية للبيئة[٢].

٥ــ تشجيع الابتكار: قد تؤدي الضرائب الخضراء إلى ارتفاع أسعار الطاقة أو النفايات وذلك ما سيدفع بالأفراد إلى البحث عن طرق جديدة لتوفير احتياجاتهم، ما قد يؤدي إلى ظهور منتجات جديدة بتكنولوجيا حديثة وصديقة

---

(١) تقييم سياسات حماية البيئة من التلوث الصناعي في مصر: د/ جلال حسن عبدالله ، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٢) أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية: د/ محمد صابر، جامعة عين شمس، كلية الزراعة بدون تاريخ نشر، ص٨١.

للبيئة [١].

لذا تعد الضرائب الخضراء أكثر كفاءة في المعالجة الوقائية للمشاكل البيئية، وأشد تحفيزاً نحو تطوير ابتكارات وتقنيات لحماية البيئة، حيث تدفع بالمؤسسات الإنتاجية الملوثة للبيئة بتقليل التلوث إلى أدنى حد ممكن من خلال استثمارها في معدات مكافحة للتلوث، ما قد يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير الانتاج وتسويق السلع الاستثمارية البيئية، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات لاختراق ودخول أسواق واسعة لتصريف منتجاتها.

ثانيًا: دور الضرائب الخضراء عن الأداء البيئي للمؤسسات الانتاجية:

١ ــ الكفاءة في تخصيص الموارد التي تستخدم كمدخلات في العملية الانتاجية :

فرض الضرائب الخضراء على المواد التي تشكل مصدر للتلوث عند استخدامها في العملية الإنتاجية، من شأنه أن يؤدي بالمؤسسة إلى استبدال تلك المدخلات التي تم فرض ضرائب بيئية عليها بمدخلات أخرى أقل تلويث للبيئة، وقد يصل الأمر إلى التوقف عن استخدام تلك المدخلات لما لها من زيادة في الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسة، مما قد يجعل المؤسسة على المدى الطويل بتغيير مكونات مدخلاتها والاستثمار في تنمية وتطوير المدخلات البيئية المفضلة والتقنيات والتكنولوجيا الأكثر كفاءة، إلا أن هذا الإجراء المتبع من قبل المؤسسة قد يؤدي بها إلى تحمل تكاليف إضافية، والتي تزيد بدورها من تكلفة الانتاج، ما قد يؤثر على الوضع التنافسي للمؤسسة في السوق، وقد يؤدي بها للتوقف عن الانتاج[٢].

---

(١) الضرائب التي فرضت على زيت الديزل في السويد أدت إلى ظهور وتطوير أنواع جديدة للوقود أقل تكلفة وتلويثًا للبيئة.

(٢) دور الضريبة الخضراء في تمويل نفقات الموازنة العامة وإحداث التنمية المستدامة: د/ رشيد =

٢ ــ تخفيض استهلاك المنتجات المضرة بالبيئة :

اخضاع المنتجات التي تعد مصدر للتلوث للضريبة يؤدي بها لا محالة إلى ارتفاع أسعارها، نتيجة إضافة التكاليف البيئية لها من خلال ضريبة التلوث، مما يشجع المستهلكين على التحول إلى المنتجات البديلة، والتي هي أقل ضرراً بالبيئة، وبالتالي ينخفض استهلاك منتجات المؤسسة ما يؤثر سلباً عليها من كافة النواحي الإنتاجية والربحية، كفقدان جزء كبير من حصتها السوقية، وانخفاض عدد عملائها نتيجة توجههم لمنتجات مؤسسة اخرى تراعي البيئة، إلا أن هذا التأثير يمكن أن يجعل لدى المؤسسات مرونة كافية لاختيار اسلوب أكثر فاعلية، في تخفيض عناصر تلوث البيئة من خلال إجراء تغييرات في الآلات المستخدمة وأساليب الإنتاج، أو إيجاد نظام للتخلص من المنتجات، أو إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة، وهنا لا يجب النظر إلى مدى توافر البدائل البيئية من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضاً من الناحية الاقتصادية والسعر البديل، ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة المنتج [١].

٣ ــ تخفيض حجم النفايات والانبعاثات الغازية الملوثة :

إن فرض ضرائب بيئية على النفايات يترتب عنه إجبار المؤسسة على دفع تكلفة إضافية تضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها، ففرض هذه الضريبة يحفز المؤسسة على التحكم في مستوى النفايات المصاحبة للإنتاج حتى لا تتحمل تلك التكلفة الاضافية التي تمثلها الضريبة وهذا سوف يجعل المؤسسة تقارن دائماً بين تكلفة التحكم في مستوى التلوث وبين تكلفة التخلص من

سالمي، مرجع سابق، ص٧٦.

(١) تفعيل دور الدولة في حماية البيئة في مصر: محمد مصطفى البنا، سعد مسعد شحاتة، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصادين المصريين (دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، ٢٠٠٠م، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، ص٣٤.

النفايات.

وما دام هدف المؤسسة تخفيض التكاليف وتعظيم الارباح فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية مع معدل الضريبة على النفايات، وبالطبع سوف يتوقف المُنتج عن تخصيص حجم الملوثات عندما تتساوى التكلفة الحدية لتخفيض الملوثات مع معدل الضريبة.

وهكذا فإن فرض ضريبة النفايات يشجع المؤسسة على البحث عن طريق أقل تكلفة للسيطرة على جميع النفايات وتخفيضها إلى المستويات المرغوبة ومعالجتها بطرق ملائمة، وهذا من أجل تخفيف العبء الضريبي، كما أن فرض ضرائب على الانبعاثات الملوثة بمعدلات مرتفعة سوف يقدم حافزاً قوياً للمؤسسات الانتاجية على الابتكار والتجديد والحصول على التكنولوجيا الأقل تلوثاً للبيئة، بل يمكن أن تقوم المؤسسات الانتاجية بالاستثمار في مجال البحوث والدراسات سعياً للوصول تكنولوجية تسمح بتخفيض معدل الانبعاثات إلى المعدلات المقبولة بتكلفة مخفضة نسبياً[(١)].

٤ـــ دور الضرائب الخضراء على العمالة والتشغيل: يمكن النظر لهذا البعد من اتجاهين: الأول فيمكن للإجراءات التي تتعلق بحماية البيئة أن تتطلب بعض الاستثمارات في مجالات محددة أو قد تصبح بعض المنشآت ذات تكلفة عالية ولا نستطيع تنفيذ الشروط البيئية، ويمكن لهذه التكاليف الإضافية أن تؤدي إلى توقف بعض المنشآت عن العمل، ويترتب على ذلك حدوث آثار سلبية على التشغيل والعمال، حيث يؤدي إلى خسارة العديد من فرص العمل وأماكن التشغيل.

---

(١) قراءة في محددات فعالية وكفاءة الضرائب البيئية...أين نحن؟ تشخيص لتجربة دول الاتحاد الأوروبي:

د/ عباس صابر، بدون دار نشر، ولا سنة نشر، س٢١٩.

ومن ناحية أخرى يمكن من التأثير على المؤسسة من خلال طلب المزيد من المعدات والتجهيزات البيئية والتكنولوجيا البيئية، أن تتوفر فرص عمل جديدة في الصناعات التي تقوم بتقديم هذه السلع والمعدات نتيجة زيادة الاستثمارات في هذه الصناعات.

المبحث الثالث

أثر البعد الاقتصادي للضرائب الخضراء على السياسة البيئية في مصر

خلصت معظم الدراسات الاقتصادية على أن هناك تفاقم كبير في الوضع البيئي على المستوى العالمي، وأرجعت هذه الدراسات ذلك إلى مجموعة من الأسباب منها الاستخدام غير الأمثل للموارد الطبيعية بشكل مفرط، ومسئولية الدول الصناعية وشركاتها العملاقة عن الانبعاثات الكربونية بسبب الانتاج، مع عدم تحمل مسئوليها الاجتماعية والقانونية تجاه ما افسدته على المستوى البيئي، لذا كان الوقوف على الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء جد مهم لإعطاء حلول للقائمين على السياسات البيئية في بلادنا لوضع تلك الأبعاد في الاعتبار حين تقوم بأعداد سياستها البيئية وإدراج تلك الاثار الاقتصادية لتلك الضريبة ضمن أدواتها القانونية والتشريعية والتعليمية، وهذا ما سيدور حوله هذا المبحث من خلال بيان ماهية السياسات البيئية وأهدافها وأدواتها وأثر الابعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء على هذه السياسات في مصر في المطالب التالية:

المطلب الأول: ماهية السياسة البيئية وأهدافها.

المطلب الثاني: أدوات السياسة البيئية في مصر.

المطلب الثالث: مدى تأثير الابعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء على أدوات السياسة البيئية في مصر.

المطلب الأول

ماهية السياسة البيئية أهدافها

إن عناصر البيئة هي المورد الأساسي لأي نشاط إنساني، فينبغي استغلالها وترشيدها بما يتوافق مع استدامتها ويضمن الرفاهية للأجيال القادمة، وعليه فالسياسة البيئية هي السبل والوسائل اللازمة التي يتم وضعها للمحافظة على سلامة وفاعلية الأنظمة البيئية وحمايتها من التلوث والتدهور.

ومن المهم النظر إلى السياسة البيئية باعتبارها تتكون من مصطلحين اثنين رئيسيين وهما: البيئة والسياسة.

ويشير مصطلح البيئة في المقام الأول إلى البعد البيئي (الأنظمة البيئية)، ولكن يمكن أن يأخذ في اعتباره كذلك البعد الاجتماعي (جودة الحياة)، وكذلك البعد الاقتصادي (إدارة الموارد).

أما السياسة بصفة عامة فيمكن تعريفها على أنها: "مسار من الإجراءات أو المبادئ المتبناة أو المقترحة بواسطة حكومة أو حزب أو شركة أو فرد"[(١)].

وبهذا يتبين أن السياسة البيئية تركز على المشاكل الناشئة عن التأثير البشري على البيئة، والذي ينعكس بالضرورة على المجتمع البشري من خلال تأثيره (السلبي) على القيم البشرية كالصحة الجيدة والبيئة.

مما تقدم يمكن الوقوف على مفهوم الاصطلاحي للسياسة البيئية وأهم أهدافها المنشودة من خلال النقاط التالية:

---

(١) مصطلح "السياسات البيئية" ظهر في أوائل الستينيات من القرن العشرين، حيث تبنى الرئيس الأمريكي إيزنهاور "الأهداف الـ ١٥ لأمريكا" بضرورة حماية البيئة باعتبارها قضية مهمة، وبحلول عام ١٩٦٩ سن الكونجرس الأمريكي واحد من أهم التشريعات البيئية الحديثة في العالم، ألا وهو القانون الوطني لحماية البيئة.

أولًا: مفهوم السياسة البيئية:

يمكن تعريف السياسة البيئية بأنها:" تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسئولة عن نتائج هذه الاستراتيجية وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح لآليات التصحيح والتنمية"(١).

كما يمكن تعريفها بأنها" وضع أساسيات النظام وعلاقته مع جميع مفردات الأداء البيئي، وهي تزود اتجاهات الأنظمة بالإحساس والالتزام نحو البيئة وعمل الهيكل من أجل تحقيق الأهداف والأغراض"(٢).

بالإضافة إلى كونها عنصر من السياسة العامة، يتمثل في التوجيهات والغايات العامة المتعلقة بالبيئة لمنظمة ما (شركة، مجتمع، مؤسسة، جمعية أو هيئة) يتم إملاؤها بشكل رسمي من طرف أعلى مستوى في الإدارة "

ووفقا لتعريف السياسة البيئية بشكل عام يمكننا القول بأن السياسة البيئية المثلى "هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي (٣).

---

(١) السياسات البيئية: د/ عيسى محمد العزالي، مدير المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، ٢٠١٤م، ص ١٩.

(٢) اقتصاديات الموارد والبيئة: د/ أحمد محمد مندور، د/ أحمد رمضان نعمة الله، مؤسسة شباب الجامعة ١٩٩٥م ص٤٧

(٣) التكلفة الحدية هي: مقدار الزيادة في التكاليف الكلية نتيجة لزيادة حجم الانتاج وحدة واحدة بينما المنفعة الحدية تعني (منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة المستهلكة) أو هي (مقدار الزيادة

=

ثانيًا: أهداف السياسة البيئية[١]:

السياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجنمع، مع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي بالقياس مع الأضرار الناجمة عن التلوث وفي هذا الإطار تعمل السياسة البيئية المتكاملة لتحقيق:

• تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتخفيف أثاره البيئية قدر الإمكان.

• استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدرتها الاستيعابية والإنتاجية قدر الإمكان.

• مراعاة اعتبارات البيئة في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات جدوى المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، إن تحقيق الانسجام بين الأهداف البيئية والأهداف الأخرى المحددة في القطاعات الأخرى وخاصة (التنمية الزراعية، والصناعية، والسياحية...الخ) فالسياسة البيئية لا تنحصر في رسم المبادئ التوجيهية العامة بل لابد أن تشمل مجموعة من الأهداف الخاصة المترابطة فيما بينها ترابطا متيننا. فالأمر يتطلب إذن، سياسات بيئية ملائمة، استراتيجيات واقعية، تسعى لتحقيق هدف خطط قابلة للتنفيذ، مبنية على المعرفة المعاصرة، وفي إطار الإمكانيات المتاحة كما يتطلب صياغة من التشريعات الضابطة، والمتعلقة بالسياسات.

في المنفعة الكلية الناجمة من استهلاك وحدة إضافية من السلعة)، أي إنها مقدار التغير بالمنفعة الكلية مقسوما على التغير في الكمية المستهلكة.

(١) التقييم الاقتصادي للسياسات البيئية: د/ محمد الطيب كحيلي، بدون دار نشر، ٢٠١٨م، ص ٦٣.

المطلب الثاني

أدوات السياسة البيئية في مصر

تضاعف الاهتمام بالأبعاد والأدوات البيئية كثيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الأخطار والإسراف في استغلال الموارد الطبيعية، لذا تسعى الحكومة إلى حماية البيئة المصرية، وخفض معدلات التلوث، ورفع مستوى الوعي العام بالجوانب البيئية، من خلال أدواتها البيئية، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أدوات السياسة البيئية وهي: الأدوات التعليمية والتثقيفية، الأدوات المؤسسية والتشريعية وكذلك الأدوات الاقتصادية.

أولًا: الأدوات المؤسسية والتشريعية:

تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة، وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية، ويأتي في مقدمتها مثلا وجود قانون لحماية البيئة في مصر وهيئة مركزية مستقلة ومؤهلة لتنفيذ القانون، وبالرغم من وجود قوانين وهيئات، إلا أن اغلبها يعاني من الشمولية، كما تعاني المؤسسات من الضعف وعدم الفاعلية [١].

ثانيًا: الأدوات الاقتصادية [٢].

تهدف الأدوات الاقتصادية للسياسة البيئية إلى تعزيز وتغير المحيط الاقتصادي للملوث، أي التأثير في الأرباح والتكاليف عن طريق الأسعار، وتعد الأساليب الاقتصادية أكثر فعالية ومرونة في مواجهة التلوث، على عكس الأدوات القانونية التي تتميز بالجمود أحياناً، فهذه الأدوات تعتمد على الحوافز

---

(١) السياسات البيئية: د/ خليل حسين، دار المنهل، بيرو، ٢٠١٠، ص٤١.

(٢) السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسة البيئية والتجارة الدولية"د/ أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص ٧٥

ذات الطبيعة المالية، وتسعى إلى تطبيق مبدأ آلية السعر مفضلة إياها على أسلوب التحكم من خلال القوانين، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن استخدام الأدوات الاقتصادية يؤثر بشكل مباشر في عملية صنع القرار الاقتصادي لمؤسسات قطاع الأعمال وسياساتها الخاصة بالإنفاق والتشغيل، الأمر الذي قد يؤدي إلى عواقب اجتماعية قد لا تكون مقبولة سياسيا[١].

ومن أهم الأدوات الاقتصادية، والتراخيص القابلة للتجارة والإتاوات والرسوم التحويلية.

ثالثا: الأدوات التعليمية والتثقيفية [٢].

هي القدرة على تنمية الشعور والقدرة الحسية والسلوكية بأهمية وحتمية المحافظة على البيئة وصيانتها من خلال الوعي البيئي المستنير المدعم بالأسس العلمية النظرية والتطبيقية لمخاطر التلوث، وكذلك الآثار الضارة لأي نشاط بشري يتحدى قدرات وإمكانات البيئة الطبيعية، وتشمل البرامج التليفزيونية والاذاعية، وبرامج الانترنت والمحاضرات العامة، والندوات والمعسكرات الشبابية، وتهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغير الانماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير واعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في السلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معا، وتقع مسئولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الاهلية وجمعيات حماية

---

(١) قد تلجأ الدولة إلى تبني منهج مختلف فيما يتعلق بالسياسة البيئية، فتستخدم ما يعرف بأذون التلوث السوقية، وبمقتضى هذه الوسيلة تقوم الحكومة بتحديد كمية معينة من التلوث في منطقة محددة لا ينبغي تجاوزها، ثم تقوم بعد ذلك بإصدار أذون لهذه الكمية.

(٢) السياسات البيئية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الخامس والعشرون، يناير2004 م، ص٣١٧.

المستهلك.

وكذلك للإعلام البيئي دورا فاعلا في تنمية الوعي البيئي، والتربية البيئية من خلال وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة التي تتمتع بقدرات هائلة ومتنوعة في توصيل المعلومة الصحيحة إلى جميع فئات المجتمع، بأسلوب شيق ومؤثر يسهل استيعابه والتأثر به، لذا فالإعلام يتحمل مسئولية كبيرة ومؤثرة في بناء الثقافة البيئية السليمة وتنميتها لدى أفراد المجتمع.

كذلك على المستوى الثقافي تؤدي مكاتب الدراسات إضافة إلى المراكز البحثية خدامات مهمة في مجال نشر المعلومة البيئية وخدمة الاتصال البيئي وبالتالي حماية البيئة، عن طريق إعداد دراسات حول تأثير الأنشطة الاقتصادية على الأنظمة البيئية دراسات استشرافية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و الموارد الطبيعية.كما تختص بإجراء الدراسات والبحوث البيئي، والتقييم البيئي للمشروعات التي قد ينتج عنها تلوث بالتنسيق والتعاون مع المكاتب والإدارات البحثية الأخرى، ومتابعة الأبحاث والدراسات المحلية والدولية، والمشاركة في حضور اللقاءات العلمية المتعلقة بهذا النشاط.

المطلب الثالث

مدى تأثير الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء على أدوات السياسة البيئية في مصر

السياسات البيئة تشير كما بينا إلى المجالات التي يمكن من خلالها للسياسات الحكومية أو الدولية توجيه أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية البيئة والمحافظة عليها على كافة المستويات الوطنية والإقليمية، لأن هذا المجال يعتبر واسعًا؛ فالتركيز غالبًا ينصب على استخدام أدوات هذه السياسة وتوجهها نحو تعزيز القدرات التشاركية والمؤسساتية لمعالجة القضايا البيئية بصورة حقيقية، من خلال وضع سياسات بيئية فعالة، اعترافًا بالأبعاد الاقتصادية لمنظومة الضرائب الخضراء والدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه هذه الضريبة في تحقيق أهداف السياسات البيئية في مصر.

أولًا: تأثير البعد الاقتصادي على الأدوات المؤسسية التشريعية:

كان للبعد الاقتصادي للضرائب البيئية أثره المباشر على ادوات السياسة البيئية في مصر من خلال الأدوات التشريعية، وذلك بظهور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م والذي يعد أول قانون مصري موجه لحماية البيئة بجميع عناصرها، وأنظمتها من التلوث والاستنزاف والتدهور، يتوافق مع الاثار الاقتصادية ذات البعد البيئي للضرائب الخضراء بصفة عامة، كما جاء هذا القانون مواكبًا للفلسفة العالمية التي ربطت بين البيئة والتنمية[1]، ونقلة حضارية يعكس اهتمام الدولة

---

(١) تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية بما فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية وذلك من اجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تلبية الاحتياجات البشرية وتحسين وتطوير نوعية حياه البشر، ويقاس مستوى النهوض والتقدم التنموي في أي مجتمع وذلك فيما تحدثه (التنمية) من تغييرات في البنية الاجتماعية والاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية لإفراد المجتمع وزيادة الدخل القومي.

يراجع: العلاقة بين البيئة والتنمية صراع البيئة والتنمية: د/ عبد الحكيم محمود، منشور على

=

المصرية بمدى حماية البيئة كمدخل أساسي للتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث تركز سياستها وخططها التنموية من خلال ترابط قضايا التنمية والبيئة والتكنولوجيا والتصاقها بقضايا البيئية.

وقد اهتم قانون البيئة بدراسات تقويم التأثير البيئي الذي يعد خط الدفاع الأول لحماية البيئة مستقبلا؛ حيث قرر مقدمًا بأنه لن يسمح لأي مشروع أو منشاة بدء نشاطها دون إجازة دراسات تقويم التأثير البيئي لهذا المشروع، كمرحلة وقائية قبل البدء في المشروع، كما دعي القانون لإنشاء صندوق لحماية البيئة ليدعم المشروع، وإنشاء شبكات للرصد البيئي تغطى الأراضي المصرية وتقوم بتسجيل كل تلوث وتحديد مكانه، وكما تقوم هذه الشبكات بإعلان الطوارئ عند الخطر.

كما يعد أول قانون مصري ينص على تطبيق الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة البيئية، فمن المسلم به أن تلوث البيئة يشكل مشكلة حادة في مصر ولكن المشكلات المتعلقة بالاقتصاد العام والمؤسسات الانتاجية لا تقل أهمية عن التلوث البيئي، فضلاً عن تداخلها لتصبح أسبابًا ونتائج لبعضها البعض، ولا يمكن معالجة مشكلة واحدة بمعزل عن باقي المشكلات، ومطلب حماية البيئة لابد أن يتصدى لهذه المشكلات جميعًا، وبنفس مستوي الأهمية لتؤتي حماية البيئة ثمارها واهدافها المرجو على النحو المطلوب [(١)].

ولا شك أن تحقيق أهداف السياسة البيئة يتوقف بصفة أساسية، على كفاءة ودقة وأسلوب تنفيذ هذه السياسات، الأمر الذي يقتضي ضرورة التوقف عند الكيان المسئول عن تنفيذ السياسات البيئة في مصر، ومعرفة حجم اختصاصاته،

الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)، http://www.arsco.org

(١) مبادئ التنمية المستدامة: دوجلاس موشية، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٧١.

وتبعيته الإدارية والسياسية بجانب دراسة علاقاته بالجهات الحكومية وغير الحكومية الأخرى المهتمة بحماية البيئة، لما ينطوي عليه ذلك، من تأثير مباشر وغير مباشر على فعالية وكفاءة تحقيق أهداف السياسات البيئية في مصر.

فصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢م، بإنشاء جهاز شئون البيئة، وقد تحدد الغرض من إنشاء هذا الجهاز في القيام بمهمة التنسيق في مجال صناعة السياسات البيئية في مصر، وتمثلت الأهداف الرئيسة لجهاز شئون البيئة وفقا لما نصت عليه المادة الثالثة من القرار رقم ٦٣١ لسنة ١٩٨٢ م في الآتي :(١)

- إعداد مشروع الخطة القومية للدراسات البيئية واقتراح أولويات تنفيذها.
- إبلاغ الجهات المعنية بالتوجيهات اللازمة في تنفيذ الخطة القومية لحماية البيئة.
- إعداد مشروعات التشريعات البيئية في ضوء ما يتناسب منها مع البيئة

(١) مما لا شك فيه، أنه كان من الأفضل أن يتم إنشاء وزارة مستقلة لشئون البيئة من بداية الأمر، وذلك لعدة اعتبارات، لعل من أهمها: أن حجم التدهور والتردي الخطير بشأن البيئة في مصر في تلك الحقبة كان يستلزم أن يكون التدخل الحكومي علي أعلي مستوي إداري، وأن يتسم بالسرعة والفعالية، وهو الأمر الذي يسهل توافره بالنسبة للوازرة، ويصعب في نفس الوقت توافره بالنسبة لأجهزة أو الهيئات الحكومية الأدنى. كما أن الطبيعة المتشابكة للمشكلات البيئية تستلزم التعاون مع عدد كبير من الوزارات والأجهزة والمصال الحكومية وهو ما يستلزم، أيضا وجود وزارة مختصة تتوافر لها الإمكانيات المادية والبشرية المناسبة للقيام بتلك الأعباء وأخيراً، فإن هذا المسلك هو ما سلكه عدد غير قليل من الدول المتقدمة، كفرنسا على سبيل المثال، تم إنشاء وزارة مستقلة للبيئة١٩٧١ م، وبذلك صدر قرار رئيس الجمهوري رقم٢٧٥ لسنة ١٩٩٧ م، بإنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة.

يراجع: أثر الضريبة الخضراء على البعد البيئي والتنمية المستدامة: د/ نضال محمد عبد، مجلة القلم الجامعية، ٢٠٢٣م، ص٩٠.

المصرية.

- إعداد البرامج الإعلامية اللازمة لزيادة الوعي البيئي على المستوي القومي.

- دراسة وتحليل الاقتراحات المقدمة من الجهات المتخصصة المتعلقة بشئون البيئة

يتضح مما سبق أن الجهاز الوليد ليس له أي اختصاصات تنفيذه صريحة تتناسب مع الابعاد الاقتصادية التي تربط البيئة بالتنمية الاقتصادية وإنما اقتصر على بعض المهام والاختصاصات، التي لا تخرج جميعها عن الدراسة والاقتراح والمتابعة وكان من الطبيعي أن يكون مصير هذا الجهاز وصلاحياته المحددة وسلطاته المقيدة الفشل في مواجهة التدهور المستمر في البيئة المصرية، وعدم قدرته على حفظ وصيانة المقدرات الاقتصادية المطلوبة.

لذلك خضع الجهاز لإعادة تنظيم أكثر من مرة استجابة لمهام المرجوة منه، والتي تتناسب مع التطور في المنظومة البيئية وعلاقتها بالمحافظة على المقدرات الاقتصادية وكان أخرها قرار خضوع الهيكل التنظيمي للجهاز لإعادة التنظيم، بمقتضي أحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م[١].

ومما لا شك فيه، أن إعادة تنظيم الجهاز بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤م استجابة للسياسة البيئية وتطويرها من خلال ادواتها التشريعية أفضل حالاً مما كان عليه قبل ذلك، حيث اضطلع الجهاز بالإضافة إلي دوره التنسيقي بمهام تنفيذية، تتمثل في متابعة الجهاز لتنفيذ الخطط التي يضعها بالتنسيق مع الجهات

(١) حيث نصت المادة الثانية من القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م، علي أنه ينشأ برئاسة مجلس الوزراء جهاز لحماية وتنمية البيئة يسمي جهاز شئون البيئة وتكون له الشخصية الاعتبارية العامة، ويتبع الوزير المختص بشئون البيئة، وتكون له موازنة مستقلة، ويكون مركزه مدينة القاهرة، وينشأ بقرار من الوزير المختص بشئون البيئة فروع للجهاز بالمحافظات، وتكون الأولوية للمناطق الصناعية.

الإدارية المعنية وكذلك متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالبيئة، ومشاركته لوزارة التربية والتعليم في إعداد برامج تدريبية لحماية البيئة في نطاق برامج الدراسة لمختلف المراحل التعليمية، كما يقدم تقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلي رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الشعب، بالإضافة إلي، إعداده العديد من الدراسات التي تبحث برامج الحفاظ علي البيئة ويعمل تنفيذها وأخيراً، متابعة وتنفيذ الإجراءات(١).

ثم تأتي مرحلة جديدة من الاستجابة للمتطلبات الاقتصادية البيئية من خلال صدور القرار الجمهوري رقم 275 لسنة 1997 م، بإنشاء وزارة خاصة للبيئة هي وزارة الدولة لشئون البيئة.

وتعتبر مصر من أوائل الدول التي أصدرت القوانين والتشريعات المتعلقة بالمحافظة على البيئة استجابة للأبعاد الاقتصادية البيئية ولكن علي الرغم من ذلك يوجد تلوث وإهدار للمقومات البيئية الموجودة بالدولة، فهذه القوانين لم تمنع زحف التلوث البيئي، حيث أن معظم التشريعات البيئية في مصر لم تلزم بالتنفيذ الدقيق للقواعد القانونية بسبب صعوبة التنفيذ المتمثل في ضعف أجهزة الرقابة وعدم توافر الاستثمارات الكافية لمنع التلوث.

ثانيًا: تأثير البعد الاقتصادي على الأدوات الاقتصادية:

استجابة للفلسفة العالمية التي تربط البيئة بالتنمية الاقتصادية، حرص القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م، على تطبيق الأدوات الاقتصادية لتحقيق البعد الاقتصادي للضرائب البيئية من خلال أدوات السياسة البيئية، من خلال تطبيقه لأهم المبادئ الاقتصادية في هذا الشأن وهو مبدأ "الملوث يدفع" أو تحميل

(١) السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسة البيئية والتجارة الدولية": د/ أحمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص ٧٢

المتسبب في التلوث لنفقة أو ضريبة خضراء وهذا ما ورد في المادة رقم ٥٤ من القانون (٤) لسنة ١٩٩٤م والتي تنص على " كل ذلك دون إخلال بحق الجهة المختصة في الرجوع علي المتسبب بتكاليف إزالة الآثار الناجمة عن التلوث التعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عنه

كما نصت المادة الخامسة من ذات القانون بعد أن أكدت على اختصاص جهاز شئون البيئية برسم السياسة العامة، وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الادارية المختصة، في البند الثامن عشر منها على " أن للجهاز في سبيل تحقيق أهدافه اقتراح آليات اقتصادية لتشجيع الأنشطة المختلفة على اتخاذ اجراءات منع التلوث"، ويعد هذا النص بالذات اعترافًا بالأبعاد الاقتصادية لمنظومة الضرائب البيئية أو الخضراء والدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه هذه الضريبة في تحقيق أهداف السياسات البيئية في مصر.

وذلك لأن الاثار المترتبة على تطبيق ضرائب لصالح البيئة والحفاظ على مقدرات الشعوب، والحفاظ على الموارد، تعد أحد أهم المناهج الحديثة نسبيًا على الصعيد العالمي في مجال تطبيق ومباشرة سياسة بيئية محددة، كما أنها تمثل أداة عملية فاعلة لاتخاذ القرارات البيئية وصياغة السياسات البيئية في العديد من دول العالم، لما تحققه من بعد اقتصادي وبيئي وانتاجي متعدد لعلاج المشاكل البيئية [(١)].

حيث يتمكن النهج ذات المنحى الاقتصادي بجانب الإطار القانوني والتشريعي في حالات عديدة على تعزيز القدرة على معالجة قضايا البيئة والتنمية، من خلال النظر في الابعاد الاقتصادية لبعض الحلول الفاعلة خاصة من

(١) التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية الزراعية: د/ صلاح على صالح فضل الله، مجلة أسيوط، جامعة أسيوط، العدد٢٠، يناير ٢٠٠١، ص٧٦.

ناحية التكاليف ولتطبيق المراقبة الكاملة لمنع التلوث، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، والتأثير على السلوك البيئي، بجانب اهم الابعاد الاقتصادية وهو الجباية البيئية وهي توفير موارد مالية للوفاء بأهداف التنمية المستدامة [١].

إلا أننا نلاحظ عدم تحديد القانون أو لائحته التنفيذية لأدوات اقتصادية بعينها للتطبيق، وإنما طفى علي القانون تثمين الابعاد الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على الضرائب البيئية، كفرض رسوم لتغطية النفقات وحقوق المياه، وفرض ضرائب على بعض أنواع الوقود خاصة البنزين ذات المحتوى الكبريتي المرتفع، والاقلال من الاعتماد على النظم والقوانين لصعوبة تطبيقها وازدياد الاعتماد على آليات السوق ورفع بعض أسعار الطاقة، كما تنص خطة العمل البيئي في الجهاز المعني بشئون البيئة أنه يمكن بناء القدرة المحلية على تمويل برامج الحماية من خلال ضرائب تقدر على أساس مبدأ الملوث يدفع وخاصة الضرائب على البنزين الذي يحتوي على الرصاص، وزيت الوقود الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت، وضرائب على مياه الصرف الصناعي، وكذلك ضرائب على النفايات الصلبة والسائلة الضارة مثل رصاص البطاريات وزيت المحرك بمستوى وتكلفة ظاهرة بما يحقق لهذه الضرائب فاعليتها وابعادها على الاقتصاد العام وكذلك ابعادها البيئية وابعادها على المؤسسات الانتاجية[٢].

ولا شك أن وضع هذه الضرائب في خطة العمل لاهم جهاز معني بالسياسة البيئية "جهاز حماية البيئة" في مصر يعد استجابة لأهمية الأبعاد الاقتصادية وأثارها المباشرة سواء على السياسة البيئية أو على الاقتصاد العام، أو التي لها

---

(١) أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية (دراسة تحليلية): د/ بهاء الدين محمد مرسي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠م، ص١٩.

(٢) تقييم سياسات حماية البيئة من التلوث الصناعي في مصر: د/ جلال حسن عبد الله، مرجع سابق، ص ٦٥.

تأثير غير مباشر على المؤسسات الانتاجية.

ومع ذلك لم تعرف السياسية البيئية في مصر الضرائب الخضراء بمعناها الصحيح كأداة اقتصادية مالية هامة لحماية البيئية مع أنها استخدمت ما يساعد على وجودها كتقرير بعض الاعفاءات من الضرائب الجمركية، والقيود التجارية بهدف التشجيع على استخدام التكنولوجيا النظيفة والصديقة للبيئة، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تحسين الوضع البيئي العام، وهو ما أكدت عليه خطة العمل البيئي في مصر [١].

ومع أن الحاجة ماسة لتطبيق الضرائب الخضراء في مصر بمعناها المعروف إلا أنه ما زالت هناك معوقات متعددة تحول دون ذلك منها:

١ـ عدم توفير معدات وأجهزة لقياس التلوث بشكل دقيق يمكن من خلاله تطبيق سعر الضريبة.

٢ـ صعوبة تحديد الملوث بالإضافة إلى صعوبة تحديد حجم التلوث الذي يمكن أن يحدثه.

٣- تعقد الأنظمة البيئية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد التأثيرات السلبية التي يمكن أف تنتج عن التلوث.

٤ـ إشكالية التلوث العابر للحدود، فيجب إلزام البلدان المتسببة في التلوث بالدفع لحملها على إتباع سلوك إيكولوجي جيد، ولا يتأتى هذا إلا عن طريق الاتفاقيات الدولية التي يمكن أن تبرم بين الدول هذه في حد ذاتها اشكالية أخرى.

---

(١) جهاز شئون البيئة: الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة لعام ٢٠٣٠م، طبقًا لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئي.

ثالثا: تأثير البعد الاقتصادي على الأدوات التعليمية والتثقيفية [١]:

أدت الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضرا إلى ظهور وعي بيئي لدى المواطنين وكذلك على مستوى الدولة المصرية من خلال الأدوات التعليمية والتثقيفية، ولا شك أن للإعلام دور في تنمية هذا الوعي البيئي لدي المواطن، والتغيير في سلوكياته، حتى يحمي البيئة من الأضرار التي يسببها، لذا جاءت أدوات السياسة البيئية من خلال الدور التثقيفي لإعلام في توعية المواطنين بأهمية ترشيد الاستهلاك وتوفير المياه والطاقة، ونشر جهود الدولة، ونقل المعرفة للمواطن، حتى يكون قادراً على مواكبة الأحداث، وأقصد هنا بتغيير سلوكيات الأفراد بأن يقوم الموظف بإغلاق الأنوار والتكييف إذا لم يستخدمها، وأيضا أن يستهلك الاستهلاك الرشيد العاقل لكل الطاقة الموجودة في المنزل والعمل.

---

(١) العوامل الاقتصادية لها دور كبير في تناول ودراسة القضايا البيئية، وخاصة العلاقة بين الدول النامية والدول الصناعية الكبرى ولذلك أصبحت المعالجة الإعلامية لقضايا البيئة أكثر صعوبة بسبب الحساسية السياسية والمصالح الاقتصادية بين دول الشمال المصنعة ودول الجنوب النامية التي لا تزال برامجها الصناعية التنموية في إطارها الأول، وذلك لأن الشركات متعددة الجنسيات تسيطر في المجال البيئي على ٧٠٪ من التجارة العالمية، و٨٠٪ من الاستثمارات الخارجية، وتتحكم في نقل الغازات المسببة للتغيرات المناخية. فأصبح الإعلام البيئي يمثل تخوفا كبيرا لهذه الشركات، لأنه يمثل خطورة كبيرة عليها و يهدد مصالحها بالكشف عن أدوارها البشعة في تلويث البيئة من خلال الحملات الإعلامية الجادة، في جميع أنحاء العالم تعمل على استقطاب رجال الإعلام وتحويلهم إلى أدوات دعائية، كما استغلت الشركات المتعددة الجنسية حاجة الدول النامية إلى المشروعات الصناعية وقامت بنقل العديد من الصناعات التي ينتج عنها درجة عالية من التلوث إلى الدول النامية، واستأجرت بعض أراضيها لدفن النفايات السامة الضارة بصحة الإنسان، و على الرغم من هذه التصرفات إلا أن مؤتمر «ريو دي جانيرو» الأخير شهد خلاف اقتصاديا بين الدول الصناعية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، ودول العالم الثالث على حجم المساعدات التي يجب أن تقدمها الدول الصناعية إلى نظيرتها النامية لتمويل نفقات حماية البيئة من التلوث، والتي من المفترض أن تبلغ ١٠٠ مليار دولار سنويًا إلى البلدان النامية حتى تتمكن من التكيف والتحرك نحو اقتصادات أكثر اخضرارًا.

واستكمالا لجهود الدولة المصرية من خلال الاستفادة من الادوات التثقيفية وايمانها بالبعد الاقتصادي للضرائب البيئية استضافت مصر مؤتمر المناخ Cop27 في شرم الشيخ، والذي يعتبر من أم أدواتها التثقيفية والوعي البيئي لدي أفراد المجتمع من هنا يظهر مدى اهتمام القيادة السياسية للدولة المصرية بالأثر الاقتصادية لملف البيئة ووضعها ضمن أولويات الدولة في ظل مرحلة النمو والسعي نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تمر بها مصر.

كما شهد ملف البيئة تطورًا على المستوى الثقافي في السنوات الأخيرة؛ حيث كان في السابق مرتبط بمواجهة التلوث والمخلفات، ولكن أصبح التعامل مع ذلك الملف يتم بصورة أشمل وأوسع ثقافيًا، من خلال ورؤية وزارة البيئة نحو منظومة الاقتصاد الأخضر ودور الإعلام البيئي وأهميته المجتمعية، والتحاور حول رؤية الدولة للقضايا البيئية ومكانها على الخريطة الإعلامية، وطريقة وصولها للمواطن المصري بطريقة صحيحة ومبسطة، وكذلك المحطات المختلفة التي مرت بها البيئة على مستوى العالم [١].

كما تقوم مصر بوضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لتغيّر المناخ بهدف دعم خطة التنمية التي وضعتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م وتتضمن الرؤية الهدف الخاص بـ «الاستدامة البيئية نظام بيئي متكامل ومستدام» [٢].

ويقدم البنك الدولي الدعم لمصر في مشروعات تهدف إلى تحسين مستوى حياة المواطنين، مع ضمان تقوية القدرة على تحمل آثار تغير المناخ والحد من الانبعاثات ومؤتمر المناخ فرصة رائعة لمصر لإبقاء قضية تغير المناخ في صدارة

---

(١) أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية: د/ أحمد عبد الفتاح محمود، المكتبة المصرية، ٢٠٠٧م، ص١٨.

(٢) اقتصاد حماية البيئية: د/ محمد عبد البديع، دار الأمين للنشر، ٢٠٠٢م، ص١٢٨

جدول الأعمال العالمي الثقافية، وهي القضية التي نعتقد أنها جزء لا يتجزأ من سلامة المواطنين والاقتصادات، بل ومستقبل كوكبنا على حد سواء [١].

وقد اتخذت مصر العديد من السياسات والإجراءات للمحافظة على المقدرات الاقتصادية ومواجهة تحدي التغيرات المناخية، والتكيف مع تداعياتها، وذلك انطلاقًا من كونها تهديدات تنموية واقتصادية أكثر منها مجرد تهديدات بيئية ومنها [٢]:

١- إنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥، كجهة وطنية رئيسية معنية بقضية التغيرات المناخية، وتعمل على رسم وصياغة وتحديث الاستراتيجيات والسياسات والخطط العامة للدولة فيما يخص التكيف مع هذه التغيرات، في ضوء الاتفاقيات الدولية، والمصالح الوطنية ومؤخرًا تم إعادة هيكلة المجلس، ليصبح تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء مباشرة.

٢- الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠، كأحد أهم قرارات المجلس الوطني للتغيرات المناخية، لرفع مستوى التنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية في الدولة بشأن مجابهة مخاطر وتهديدات التغيرات المناخية، من خلال رسم خارطة طريق لأكثر السياسات والبرامج كفاءة وفعالية في التكيف مع تداعيات تلك التهديدات، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مُستدامة، وتحقيق أهداف استراتيجية وطنية مما يلي:

أ- تعزيز حوكمة وإدارة العمل في مجال التغيرات المناخية.

---

(١) قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة: د/ ماجد راغب الحلو، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٨م ص١٠٩

(٢) التلوث مشكلة اليوم والغد: د/ محمد قاسم، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٠م.

ب- زيادة المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

ج- تحسين البنية التحتية لدعم الأنشطة المناخية.

د- تعزيز البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإدارة المعرفة بما يرفع الوعي بضرورة التصدي لمخاطر التغيرات المناخية.

هـ- تعزيز شراكة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الخضراء والصديقة للبيئة.

وفى هذا السياق يمكن تطوير بعض الفاعليات على مستوى الادوات التثقيفية والتعلمية من خلال [١]:

- مستوى الأسرة: إدخال ثقافة اهتمام الأسرة بالبيئة ودورها الفاعل في تحسين الوعي البيئي لدى أفرادها.

- المناهج الدراسية: وضع بعض المفردات والموضوعات في المناهج الدراسية تخص البيئة والتوعية بها والمحافظة عليها على كل المستويات، مع التركيز على المراحل الدراسية الأولى.

- إيجاد برامج ومسلسلات تلفزيونية على غرار مسلسل «سر الأرض»: للتنمية البيئية وتغيير الثقافات والسلوكيات.

- إتاحة المجال للمختصين: وذلك من خلال إقامة الندوات ودعوة عينات من أفراد المجتمع ومن ذوي القدرة على التأثير.

- توظيف الخطاب الديني: الاهتمام بالخطاب الديني والاستفادة من خطباء الجمعة في تخصيص جزء من الخطبة للتوعية البيئية.

---

(١) أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية: مرجع سابق، ص٢٢.

- الاستفادة من الخبرات الدولية، لاسيما في الدول المتقدمة في مجال البيئة بمختلف الوسائل ومنها بعثات متخصصة.

- تعاون جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات في معالجة المشكلات البيئية وبالإمكان الاستفادة.

الخاتمة

أولاً: أهم النتائج:

١ـ الضرائب الخضراء أداة من أدوات الدولة الفعالة تتدخل بواسطتها لتوجيه السلوك البيئي للأفراد والمؤسسات الانتاجية.

٢ـ التطبيق الصحيح والفعال للضرائب الخضراء يترتب عليه أبعاد اقتصادية مهمة كفيلة بتحسين الأداء البيئي للاقتصاد بشكل عام وكذلك المؤسسات الإنتاجية.

٣ـ تقوم فلسفلة الضرائب الخضراء على مبدأ الملوث يدفع أو المتسبب يدفع، والذي يعد من المبادئ الأساسية في مجال اقتصاديات البيئة.

٤ـ يمكن للأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء أن تلعب دوراً مهمًا في الحفاظ على المقدرات الاقتصادية والبيئية، مما يجعلها أفضل الخيارات لدى القائمين على السياسات البيئية في مصر.

٥ـ الضرائب الخضراء تعد ضرورة ملحة في الوقت الراهن؛ لأنها تؤثر في الحياة الاقتصادية والبيئية أكثر من أي أدوات أخرى كالرقابة المباشرة، والاعانات الحكومية وتراخيص التلوث، وذلك لقدرتها على خلق حافز بصورة مستمرة لمكافحة التلوث.

٦ـ اهتمام القائمين على السياسة البيئية بالأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء من خلال التشريعات والأدوات الاقتصادية والتثقيفية الكثيرة.

ثانيًا: أهم التوصيات:

١ـ ضرورة تطبيق مبدأ الملوث يدفع بشكل أكثر صرامة للاستفادة من الأبعاد الاقتصادية للضرائب الخضراء لمساهمتها الفعالة في الحد من التلوث البيئي.

٢ـ تفعيل المشاركة الجماهيرية بالوسائل الرسمية وغير الرسمية لحماية البيئة من خلال بيان الأضرار التي تتحملها الخزانة العامة للدولة ودافعي الضرائب

بسبب التلوث.

٣ـ ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية عند اقامة المشاريع وجعل المحافظة على البيئة شرط من شروط الحصول على الترخيص.

٤ـ يجب أن يكون الهدف الأساسي من السياسات البيئية هو زيادة الوعي لدى المستهلكين والمنتجين بالمسائل البيئية والتحول تجاه ما هو أفضل ومرغوب بيئياً.

٥ـ إدخال مادة التربية البيئية في المناهج الدراسية لطلاب المدارس الأساسية والثانوية.

المراجع

ـ أبعاد التنمية المستدامة مع دراسة لمبعد البيئي في الاقتصاد المصري: د/ محمد زكي عمي السيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

ـ أثر الضريبة الخضراء على البعد البيئي والتنمية المستدامة: د/ نضال محمد عبد، مجلة القلم الجامعية، ٢٠٢٣م.

ـ أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية (دراسة تحليلية): د/ بهاء الديم محمد مرسي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٢٠م.

ـ أثر تنفيذ السياسات البيئية في تحقيق التنمية الصناعية: د/ محمد صابر، جامعة عين شمس كلية الزراعة بدون تاريخ نشر.

ـ إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ضل العولمة المعاصرة: د/ خالد مصطفى قاسم، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٧ م.

ـ أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية: د/ أحمد عبد الفتاح محمود المكتبة المصرية، ٢٠٠٧م.

ـ اقتصاد حماية البيئية: د/ محمد عبد البديع، دار الأمين للنشر، ٢٠٠٢م.

ـ اقتصاديات الموارد والبيئة: د/ أحمد محمد مندور، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٥م.

ـ الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة: د/ مالك حسين حوامدة، دار دجلة للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٤م.

ـ الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي: د/ محمود محمد عبد الحافظ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ٢٠١٤م.

ـ التشريعات البيئة: د/ ممدوح سلامة مجلة أسيوط للدراسات البيئية، (العدد

٣٤)٢٠١٠ م.

ـ التقييم الاقتصادي للسياسات البيئية: د/ محمد الطيب كحيلي، بدون دار نشر، ٢٠١٨م.

ـ التلوث البيئي وأثره على التنمية الاقتصادية الزراعية: د/ صلاح على صالح فضل الله، مجلة أسيوط، جامعة أسيوط، العدد٢٠، يناير ٢٠٠١م.

ـ التلوث البيئي والاقتصاد الاخضر: د/ وليد الطائي، وزارة المالية المصرية، ٢٠١٢م.

ـ التلوث مشكلة اليوم والغد: د/ محمد قاسم، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠٠٠م.

ـ السياسات البيئية والتجارة الدولية: دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسة البيئية والتجارة الدولية" : د/ أحمد عبد الخالق ، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.

ـ السياسات البيئية: د/ عيسى محمد العزالي، مدير المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، ٢٠١٤م.

ـ السياسات البيئية: سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الخامس والعشرون، يناير2004 م.

ـ السياسات البيئية: د/ خليل حسين، دار المنهل، بيرو، ٢٠١٠م

ـ الضرائب البيئية: د/ طارق محمود عبد السلام، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ٢٠٢٠م.

ـ الضرائب البيئية كمدخل معاصر لتطوير النظام الضريبي المصري: د/ حمدي أحمد الهنداوي المجلة العلمية للبحوث المالية والتجارية، العدد الثاني، المجلد الثالث، جامعة دمياط، ٢٠٢٢م.

ـ الضرائب الخضراء والرخص القابلة للتداول كأدوات لمكافحة التلوث: د/ نزيه مبروك، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠١١م.

ـ الضريبة البيئية: د/ السيد عطية عبد الواحد، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠١م، ص٤٨.

ـ العلاقة بين البيئة والتنمية صراع البيئة والتنمية: د/ عبد الحكيم محمود، منشور على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)، http://www.arsco.org

ـ إمكانية تطبيق ضريبة الكربون في مصر: د/ نيفين كمال، بحث منشور في سلسلة كراسات السياسات، معهد التخطيط القومي المصري عدد (٦) سنة ٢٠١٦م، منشور على موقع الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) www.inplaning.gof.eg.

ـ تأثير جائحة كورونا على البيئة والمناخ: د/ فاطمة الوردي، مقالة منشورة على الشبكة العنكبوتية (الانترنت) بتاريخ: ١٥/ ١٠/ ٢٠٢٣م

ـ تاريخ النظرية الاقتصادية والاسهامات الكلاسيكية: ترجمة د/ صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية ١٩٩٧م.

ـ تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية: د/ علاء حسين مؤنس، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب مقدم إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية كجزء من ديل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير، بغداد، ٢٠١٥م.

ـ تفعيل دور الدولة في حماية البيئة في مصر: محمد مصطفى البنا، سعد مسعد شحاتة، بحث مقدم في المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين للاقتصادين المصريين (دور الدولة في مصر في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، ٢٠٠٠م، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع.

ـ تقويم الضريبة كأداة لحماية سياسة البيئة: د/ عمر محمد السيد الشناوي/

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد التاسع والأربعون، ٢٠١١م.

ـ تقييم سياسات حماية البيئة من التلوث الصناعي في مصر: د/ جلال حسن عبد الله، المؤتمر العلمي الخامس" القانون والبيئة"، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٨م.

ـ حالة الأنظمة الضريبية (مصر وتونس): د/ هبة خليل/ د/ بدوي عبد الجليل، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت، ٢٠١٤م.

ـ دور الحوافز الضريبية في تنمية الاقتصاد الأخضر في الدول النامية: د/ سمر شكري محمود شاهين، معهد الدراسات والبحوث البيئية. القاهرة: جامعة عين شمس، ٢٠١٨م.

ـ دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث: د/ أحمد عبد الصبور الدلجاوي، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد السابع ديسمبر، ٢٠١٨م.

ـ دور السياسة الضريبية في مكافحة تلوث البيئة: د/ محمد حلمي محمد عطية، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.

ـ دور الضرائب في تفعيل الجباية البيئية وتحقيق التنمية المستدامة: د/ عثمان عبد اللطيف، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، ٢٠١٨م.

ـ دور الضريبة الخضراء في تمويل نفقات الموازنة العامة وإحداث التنمية المستدامة: د/ رشيد سالمي، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٣م.

ـ قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة: د/ ماجد راغب، منشأة المعارف، الاسكندرية ٢٠٠٨م.

ـ قراءة في محددات فعالية وكفاءة الضرائب البيئية...أين نحن؟ تشخيص

لتجربة دول الاتحاد الأوروبي: د/ عباس صابر، بدون دار نشر، ولا سنة نشر.

ـ مبادئ التنمية المستدامة: ترجمة: بهاء شاهين، الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠م.

ـ مدى توافر النظام الضريبي الجيد بالنظام الضريبي المصري للضرائب على الدخل وفقا للقانون ٩١ لسنة٢٠٠٥م: د/ عاطف وليام أندراوس، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ٢٠١٠م.

ـ مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة: د/ محمد عبد الباقي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١٠م.

ـ مساهمة السياسات والتشريعات الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصر: د/ عمرو محمد يوسف محمد، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٧م.

ـ معهد التخطيط القومي، الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم ١٠٧)، القاهرة، ٢٠١٦م.

ـ مكافحة التلوث باستخدام الضرائب والرخص القابلة للتداول، جون نورغارد وفاليري هيل، قضايا اقتصادية صندوق النقد الدولي، ديسمبر ٢٠٠٠ م.

ـ نحو اقتصاد أخضر مسارات الي التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على الشبكة العنكبوتية(الأنترنت) بتاريخ: ١/ ٣/ ٢٠٢٣م.